

أثر جودة عملية المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. دعاء حافظ إمام عبد اللطيف*

1- مقدمة البحث:

تزايدت أهمية المراجعة وما تضيفه من قيمة لمستخدمي القوائم المالية في الآونة الأخيرة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. كما ازداد الاهتمام بضرورة التحديد الدقيق لمسئولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش الإداري والتقرير عنه، خاصة لما شهدته السنوات الأخيرة من ازدياد حالات التلاعب في القوائم المالية، وما ترتب عليه من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تسبب انهيار شركة إنرون Enron في خسائر ضخمة في سوق المال وما نتج عنها من إفلاس عدد كبير من المستثمرين والمقرضين.

ويعد الهدف الرئيسي للمراجعة هو زيادة جودة معلومات القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها مما يساعد في اتخاذ قرارات سليمة وبالتالي توجيه وتوظيف موارد المجتمع واستغلالها أفضل استغلال ممكن. وتساهم المراجعة في تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مديري الشركة ومستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين. وهذا ما اتفق عليه البعض (Fernanda, et al., 2008; Chang et al., 2008)، حيث أوضحوا أن مراقب الحسابات يلعب دوراً هاماً في التحقق من تكامل المعلومات في القوائم المالية. كما أكدوا أن الجودة المرتفعة لعملية المراجعة تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين الذين يتوافر لديهم المعلومات الكاملة وموردي رأس المال، الذين لا يتوافر لديهم تلك المعلومات. وزادت قيمة المراجعة لأنها أحد أشكال المتابعة والرقابة التي تقيد تلاعب الإدارة في القوائم المالية، ولذلك تقلل من خطر المعلومات.

* مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

وكلما زادت جودة عملية المراجعة زادت ثقة المستخدمين في القوائم المالية ودرجة اعتمادهم على هذه القوائم (Chen et al., 2010).

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد موردوا الأموال للشركات على المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للمقترضين. وعندما يتم مراجعة تلك القوائم يساهم ذلك في تحسين إمكانية الاعتماد عليها بدرجة أكبر، وتقليل خطر المعلومات. ويعد ذلك أمراً هاماً للدائنين الذين يواجهون ارتفاع خطر عدم تماثل المعلومات وعدم قدرتهم على رقابة ومتابعة المركز المالي للشركات المقترضة (Lai, 2011).

وأشار إتحاد المحاسبين الأوروبيين (Federation of European Accountants (FFE)) في سنة 2016 إلى أن المراجعة المستقلة حالياً تمثل جزءاً هاماً من سلسلة إعداد التقرير المالي Financial Reporting Supply Chain. وأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بجودة عملية المراجعة وتحديد كيفية تعريفها وقياسها. ولذلك اهتمت العديد من الجهات التنظيمية والرقابية اهتماماً كبيراً بقياس جودة المراجعة. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق عام على كيفية قياس جودة المراجعة، إلا إنه يوجد العديد من المقترحات والمبادرات تم إصدارها مؤخراً في جميع أنحاء العالم لقياس تلك الجودة (FEE, 2016).

وأشارت دراسة (Fernanda, et al., 2008) إلى أن مستوى جودة المراجعة يمكن تحديده من خلال التعرف على كيفية قيام مراقب الحسابات بثلاثة أدوار تشمل: دور المتابعة والرقابة، الدور المعلوماتي، والدور التوكيدي. كما أضافت إن فعالية قيام مراقب الحسابات بكل من الدور المعلوماتي والدور الرقابي يؤدي إلى ارتفاع جودة عملية المراجعة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل، سواء كان بالملكية أو الاقتراض.

كما أضافت أن الدور الرقابي لمراقب الحسابات يهدف إلى رقابة الإدارة نيابة عن حملة الأسهم وينعكس فعالية القيام بهذا الدور على تكلفة رأس المال للعميل. أما الدور المعلوماتي فيهدف إلى حل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين. لأن عدم تماثل المعلومات يقلل من مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها،

ومن ثم ينخفض خطر عدم تماثل المعلومات من وجهة نظر المستثمرين والدائنين. ولذلك إقترحت هذه الدراسة أن المعلومات الأفضل يمكن أن تقلل من معدل العائد المطلوب على الاستثمار ومعدل الفائدة على الديون، من خلال إنخفاض خطر المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض تكلفة التمويل بالملكية والتمويل بالاقتراض.

بالإضافة إلى ما سبق أوضحت دراسة (Karjalainen, 2011) أن جودة عملية المراجعة تساهم في تحقيق كفاءة عقود الدين، من خلال زيادة مصداقية المعلومات المالية، وتقلل تكلفة عدم التأكد المرتبط بالمعلومات، وتكلفة متابعة الديون التي يواجهها الدائنون. وبمعنى آخر تؤدي مصداقية المعلومات المالية إلى تقليل حاجة البنوك للاعتماد على المعلومات البديلة عند إتمام عقود الإئتمان. وأكدت دراسة (Aobdia et al., 2015) هذا فأشارت إلى أن الجودة المرتفعة تستطيع توفير قيمة معلومات لأسواق رأس المال من خلال وسيلتين: (1) توفير إشارة إيجابية عن قيمة الشركة بالنسبة للمستثمرين الذين لا يتوافر لديهم معلومات عن قيمة الشركة. (2) يستطيع شريك المراجعة ذو الجودة المرتفعة توفير معلومات أكثر دقة عن الشركة، ويقلل من مشاكل عدم التماثل للمعلومات بين الشركة والمستثمرين.

والجدير بالذكر أنه تتأثر العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل (الملكية / الاقتراض) بكثير من المتغيرات، سواء كانت تتعلق بخصائص علاقة مراقب الحسابات بعميل المراجعة، أو خصائص مكتب المراجعة. وتشمل بعض خصائص عميل المراجعة مدة بقاء مراقب الحسابات في مراجعة عميل محدد ورأي مراقب الحسابات في مدى قدرة عميل المراجعة على الاستمرار في المستقبل. أما خصائص مكتب المراجعة فمنها حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، والتأهيل المهني لمراقب الحسابات.

وفى مصر، يمكننا القول أن هناك اهتماماً متزايداً بجودة المراجعة، سواء من قبل هيئة سوق المال المصرية أو الجهة المنوط لها إصدار المعايير المهنية والمتمثلة في وزارة الاستثمار، حيث صدر قرار رئيس هيئة سوق المال رقم 84 لسنة 2008 بشأن تأسيس وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيد بسجلات

الهيئة، كما صدر في عام 2008 المعيار المصري للمراجعة رقم 220 الخاص بمراقبة الجودة على عملية المراجعة، والصادر عن وزير الاستثمار وذلك تمشياً مع المعايير الدولية للمراجعة، فهل تنعكس جودة المراجعة في مص إيجاباً على تكلفة التمويل بالاقتراف؟ هذا ما سيجيب عنه البحث نظرياً وتطبيقياً.

2- مشكلة البحث:

تزايد الاهتمام بجودة المراجعة كأحد الطرق لمواجهة التحديات التي تواجه المهنة نتيجة الأحداث التي وقعت مؤخراً وأثرت سلباً على المهنة، والتي ترتب عليها التحرك من قبل جهات مختلفة لإعادة الثقة في مهنة المراجعة سواء من حيث إصدار معايير جديدة تحكم عمل مراقب الحسابات وتوضح مسؤولياته وتزيد من جودة أدائه لعمله، أو من خلال إصدار العديد من التشريعات بهدف إعادة تنظيم المهنة بالشكل الذي يكفل لها تحقيق مستوى مرتفع من الجودة.

وأوضحت العديد من الدراسات (Fortin & Pittman , 2007 ; Kim et al., 2007 ; Ahmed et al., 2008 ; Fernanda, et al., 2008 ; Karjalainen, 2011; Lai, 2011 ; Aobdia et al.,2015) أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ترتفع فيها جودة المراجعة وتتحمل تلك الشركات معدلات فائدة أقل جوهرياً على الديون ، مقارنة بالشركات التي لم يتم مراجعتها بواسطة تلك المكاتب.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة نظرياً وعملياً على التساؤلات التالية: ما مفهوم ومقاييس جودة المراجعة؟ ما مفهوم ومقاييس تكلفة التمويل بالاقتراف؟ ما شكل واتجاه العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراف؟ هل يوجد دليل عملي في بيئة الأعمال المصرية على العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراف؟ وإن وجد فهل تتأثر هذه العلاقة بالخصائص التشغيلية لعمل المراجعة خاصة، حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول؟

3- هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة واختبار أثر جودة المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراف في الشركات المُقيدة بالبورصة

المصرية. واختبار هل يوجد دليل عملي على وجود مثل هذا التأثير من عدمه في بيئة الأعمال المصرية، وكذلك اختبار أثر بعض المتغيرات الرقابية، الخاصة بالشركات، على هذه العلاقة.

4- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث الأكاديمية من قلة البحوث الأكاديمية المصرية، التي تناولت أثر جودة عملية المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض، وكذلك عدم وجود اتفاق عام على محددات وكيفية قياس جودة المراجعة. وبالتالي يساهم هذا البحث في إثراء الفكر المحاسبي المتعلق بجودة المراجعة. كما يستمد هذا البحث أهميته المهنية العملية لكونه يسعى لاختبار فروضه عملياً على عينة من الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية، باستخدام البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية لهذه الشركات والإيضاحات المُتمة لها من جهة، وتقارير مراقبي الحسابات، الصادرة بشأن تلك القوائم، من جهة أخرى.

كما توجد عدة دوافع لهذا البحث من أهمها؛ البحث عن دليل عملي بشأن العلاقة بين جودة عملية المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض في الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية، والبحث عن دليل عملي بشأن المحددات الرقابية، الخاصة بالشركات، التي تؤثر على تلك العلاقة. وكذلك وتقييم التجربة المصرية بشأن تفعيل جودة المراجعة، وأثر ذلك على تكلفة التمويل بالاقتراض. وأخيراً، اختبار العلاقة محل الدراسة عملياً.

5- حدود البحث:

يركز هذا البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض للشركات الصناعية والتجارية المقيدة في البورصة المصرية. ولذلك يخرج عن نطاق هذا البحث المؤسسات المالية، وكذا اختبار أثر جودة المراجعة على تكلفة التمويل بالملكية. وسيتم قياس جودة المراجعة من خلال حجم مكتب المراجعة، ولذلك يخرج عن نطاق البحث دراسة المحددات الأخرى لجودة المراجعة مثل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات،

شهادات التأهيل المهني لمراقب الحسابات، عدد مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة، رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة في المستقبل، وتدوير مراقب الحسابات. كما أن البحث سيقصر فقط على استخدام المتغيرات الرقابية التالية: فعالية حوكمة مجلس إدارة الشركة، نسبة الرفع المالي، حجم عميل المراجعة، وحقوق الملكية. كما أن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختبار عينة البحث.

6- خطة البحث:

سوف يتم استكمال البحث كما يلي:

- 1/6- مفهوم ومحددات ومقاييس جودة عملية المراجعة.
- 2/6- مفهوم ومقاييس تكلفة التمويل بالاقتراض.
- 3/6- تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض واشتقاق فروض البحث.
- 4/6- المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض.
- 5/6- نموذج ومنهجية البحث.
- 6/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6- مفهوم ومحددات ومقاييس جودة عملية المراجعة:

عرضت العديد من الدراسات عدة مفاهيم لجودة عملية المراجعة، كما تناولت العديد من محدداتها. وعلى الرغم من عدم إتفاق تلك الدراسات على مفهوم ومحددات جودة المراجعة بشكل عام، إلا أن الباحث سيقوم باستعراض تجارب تلك الدراسات ذات الصلة بمفهوم ومحددات ومقاييس جودة المراجعة.

1/1/6- مفهوم جودة المراجعة:

على الرغم من الاهتمام الأكاديمي بجودة المراجعة، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لجودة المراجعة. وتُعد دراسة (DeAngelo, 1981) من أوائل الدراسات التي قدمت تعريفاً لجودة المراجعة بأنها مدى احتمال اكتشاف مراقب الحسابات للتحريفات الجوهرية بالقوائم المالية والتقرير عنها. كما عرفت دراسة (Fernanda, et

(Arens et al., 2008) بأنها: "قدرة مراقب الحسابات على إكتشاف الأخطاء الجوهرية في النظام المحاسبي للعميل وإستعداده للتقرير عنها. ويرى (Arens et al., 2014) أن جودة المراجعة تتمثل في أن يقبل مراقب الحسابات، وينفذ، عملية المراجعة، ويعد ويوصل تقريره في ظل التزام كامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وكذا قواعد آداب السلوك المهني، بالشكل الذي يضيف الصدق على القوائم المالية ويساهم إيجاباً في تخفيض خطر المعلومات أمام متخذي القرارات من أصحاب المصالح مستخدمي تقريره.

إضافة إلى ذلك، يرى (علي ، 2009) أن جودة المراجعة هي مجموعة الخصائص الفنية النوعية في المراجعة التي تشبع حاجات أصحاب المصالح في المشروع بشأن توفير آلية لمراجعة الأداء المالي والإقتصادي للمشروع. واتفق (PCAOB,2013) مع دراسة (علي ، 2009) حيث عرف جودة عملية المراجعة على أنها "مقابلة إحتياجات المستثمرين للحصول على مراجعات مستقلة ويمكن الإعتماد عليها بشأن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، وأضاف أيضاً مراجعة والتوكيد عن الرقابة الداخلية، ورأى مراقب الحسابات عن مدى استمرار الشركة في المستقبل". وكذلك أشار مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي (IAASB.2013) إلى أن جودة عملية المراجعة تتحقق عندما يمكن الاعتماد على رأي مراقبي الحسابات في القوائم المالية باستخدام دليل مناسب، والذين يتوافر لديهم القيم والأخلاق والصفات المناسبة، المعرفة والخبرة الكافية والوقت الكافي لتنفيذ عملية المراجعة، تطبيق عمليات مراجعة صارمة (rigorous) وإجراءات الرقابة على الجودة عالية، توفير تقارير مراجعة ذي قيمة معلوماتية وفي الوقت المناسب، والتفاعل المناسب مع حملة الأسهم المختلفة.

كما أشارت دراسة (نور وآخرون ، 2007) أن هناك ثلاثة أبعاد لمفهوم جودة عملية المراجعة هي: البعد الأول، ويرتبط بالالتزام بمراقب الحسابات بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني، أما البعد الثاني فيمثل مدى قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتقرير عنها. أما

البعد الثالث والأخير فيرتبط بتخفيض الخطر الكلي للمراجعة، كنتيجة لتخفيض خطر الاكتشاف.

وفي نفس هذا السياق، اتفق كل من (السيد ، 2013؛ شحاته ، 2014) على أن جودة المراجعة تتوقف على قدرات مراقب الحسابات الفنية والمهنية، وعلى كفاءة ممارسة الحكم المهني، بشأن التحريفات الجوهرية واستقلاله، في كافة مراحل عملية المراجعة، بالإضافة إلى التزامه بمعايير المراجعة وقواعد آداب السلوك المهني. وعليه فإن جودة المراجعة تتمثل في ارتفاع مستوى التوكيد باحتمال عدم احتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية، والوفاء بمعايير المراجعة وقواعد آداب السلوك المهني بما يفي باحتياجات أصحاب المصالح بشأن التأكد من مصداقية القوائم المالية.

وأكدت دراسة (Eshleman , 2013) على هذا، حيث أشارت إلى أنه يمكن النظر إلى جودة المراجعة من بعدين أساسيين هما: جهد/قدرة مراقب الحسابات واستقلال مراقب الحسابات. (1) جهد/قدرة مراقب الحسابات، حيث أظهرت الدراسات السابقة أن عملاء المراجعة الذين يدفعون أتعاباً أكبر لمراقب الحسابات، ولديهم فترة أطول، بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ التقرير السنوي، يميلون إلى الحصول على جودة أعلى لعملية المراجعة (Blankley et al., 2012; Lambert et al., 2011). وتنتج جودة المراجعة الأعلى من جهد أكبر مبذول من مراقب الحسابات، حيث تتضمن أتعاب مراقب الحسابات الأكبر وجودة المراجعة الأعلى مجهوداً أكبر لمراقب الحسابات. أما استقلال مراقب الحسابات فينبغي توافره، حتى يتم تنفيذ عملية المراجعة بجودة مرتفعة، وذلك لأن كبر الجهد والقدرة المبذول من جانب مراقب الحسابات فقط لا يعني بالضرورة تحقق جودة مرتفعة للمراجعة، فعلى سبيل المثال يتأثر استقلال مراقب الحسابات سلباً، إذا كان مراقب الحسابات يتلقى إيرادات أتعاب كبيرة من عميل المراجعة نظير تقديمه خدمات أخرى بخلاف المراجعة (Blay & Geiger 2013 ; Causholli et al. 2013).

وأخيراً، أشارت دراسة (محمود ، 2015) أنه ، على الرغم من تعدد تعريفات جودة المراجعة ، ألا أن هناك اتفاقاً على أن جودة المراجعة تعبر عن قدرة مراقب الحسابات

على توفير توكيد معقول بعدم احتواء القوائم المالية على التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ أو الغش، في ظل التزامه الكامل بمعايير المراجعة وقواعد آداب السلوك المهني، بما يفي باحتياجات أصحاب المصالح بشأن التأكد من مصداقية القوائم المالية.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن جودة المراجعة تتحقق بالالتزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المهنية وآداب وأخلاقيات المهنة في المقام الأول، واكتشاف والتقرير عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض خطر المراجعة، وتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة في الشركة ومستخدمي القوائم المالية وتقريره.

2/1/6- محددات ومقاييس جودة المراجعة:

اهتمت العديد من الدراسات منها (Chang et al., 2008; Fernando et al., 2008 ; Deng et al,2014;Bills et al,2015; Svanberg & Ohman,2014;Ettredge et al,2014) باختبار وتحليل محددات جودة المراجعة، وخلصت إلى أنها تشمل محددات تتعلق بخصائص مراقب الحسابات نفسه ومحددات تتعلق بعلاقة مراقب الحسابات بعمل المراجعة. وتتضمن المحددات ذات الصلة بخصائص المراجع نفسه: حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، التنمية المهنية لمراقب الحسابات، وفريق عمل المراجعة. أما المحددات المتعلقة بعلاقة مراقب الحسابات بعمل المراجعة فتشمل: تدوير مراقب الحسابات، أو مدة بقائه في مراجعة عميل محدد، رأي مراقب الحسابات في مدى استمرارية عميل المراجعة في المستقبل، واستقلال مراقب الحسابات.

بداية فيما يتعلق بحجم مكتب المراجعة، تناول العديد من الدراسات العلاقة

بين حجم مكتب المراجعة وجودة عملية المراجعة (Chang et al., 2008; Fernando et al., 2008 ; Deng et al,2014;Bills et al,2015; Svanberg & Ohman,2014;Ettredge et al,2014) حيث ركزت هذه الدراسات على اختبار أثر استعانة عميل المراجعة بمراقبي حسابات ينتمون لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big4 مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى Non Big4، وأثر ذلك على جودة المراجعة. ويرجع السبب في

ذلك لامتلاك مكاتب المراجعة الأربع الكبرى القدرات، الخبرات وبرامج التدريب عالية المستوى لمراقبي الحسابات، وتوافر التقنية الحديثة ونظم المراجعة والمحاسبة الحديثة، التي يتم إستخدامها عند القيام بعملية المراجعة. ويساهم ذلك في تقليل تكلفة جمع أدلة المراجعة مقارنة بمكاتب المراجعة الأربع الصغرى (Svanberg& Ohman,2014; Deng et al.,2014).

بالإضافة إلى ذلك، تتحمل المكاتب الكبيرة الجزء الأكبر من تكاليف التحريفات الجوهرية غير المصححة، حيث عادة ما يقومون بمراجعة الشركات كبيرة الحجم. ونتيجة لكبر حجم الثروة المعرضة للخطر تجعل مكاتب المراجعة الكبرى أكثر عرضه للمساءلة القانونية والتقاضى وفقد السمعة. كما قد يتعرض كبار مراقبي الحسابات لدفع تعويضات مالية كبيرة، على العكس من صغار مراقبي الحسابات الذين ليس لديهم القدرة المالية لتسوية المطالبات أو دفع التعويضات. لذلك تسعى مكاتب المراجعة الكبرى إلى حماية والحفاظ على سمعتها والحفاظ على موضوعية وحيادية وإستقلالية مراقبي الحسابات المنتمين لها (Svanberg & Ohman,2014; Ghosh & Tang ,2015).

على الجانب الآخر تتعرض مكاتب المراجعة الصغرى لضغوط من قبل عملاء المراجعة، نظراً لصغر حجمها، وقد تلبى تلك المكاتب رغبات عملائها رغبة لجذب العميل إليها، وذلك في ظل إرتفاع المنافسة في سوق عمل المراجعة. وذلك بسبب إنخفاض قدرة هذه المكاتب على المنافسة، مما يؤدي إلى إمكانية إقامة علاقات مع العملاء. كما أن معدل دوران مراقبي الحسابات في هذه المكاتب أقل منه في مكاتب المراجعة الكبرى وهو ما يتيح الفرصة لتكوين علاقات وثيقة مع العملاء، الأمر الذي قد يؤثر على موضوعية مراقبي الحسابات وحيادتهم (Svanberg & Ohman,2014).

وفى نفس السياق، حاولت اللجنة الأوربية الحد من مشكلة تركيز مهنة المراجعة في مكاتب المراجعة الكبرى وتحسين الثقة في حيادية واستقلال مراقبي الحسابات في مكاتب المراجعة الصغرى، فقامت بإلزام الشركات كبيرة الحجم (عملاء المراجعة)

بتكليف مكتب مراجعة واحد على الأقل من خارج مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لإجراء مراجعة مشتركة⁽¹⁾. وذلك لتشجيع مكاتب المراجعة الصغرى والمتوسطة، وبالتالي يخلق روح المنافسة بين مكاتب المراجعة الكبرى والصغرى والمتوسطة. كما يتيح لمكاتب المراجعة الصغرى والمتوسطة فرصة مراجعة الشركات كبيرة الحجم. ويعد هذا الاتجاه للمراجعة المشتركة منتشراً في دول عديدة فهي إلزامية في فرنسا بقوة القانون منذ 1966، وإلزامية في جنوب إفريقيا للقطاع المالي فقط، أما الهند وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة فقد سمحوا بها اختياريّاً، كما شجعتها اللجنة الأوروبية منذ عام 2011 (Deng et al,2014).

وجاءت نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بعلاقة حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة متسقة إلى حد كبير، فقد خلصت دراسة (Svanberg & Ohman, 2014) إلى أن مكاتب المراجعة الصغرى تكون أكثر استجابة لتنفيذ رغبات العملاء خاصة مع طول مدة الارتباط وتوطيد علاقتها مع العملاء. الأمر الذي يؤدي لانخفاض جودة المراجعة، وذلك على عكس مكاتب المراجعة الأربع الكبرى Big4. أما دراسة (Ettredge et al, 2014) فاختلفت مع دراسة (Svanberg & Ohman, 2014) في أنها توصلت إلى عدم وجود اختلاف بين مكاتب المراجعة الكبرى والصغرى، فيما يتعلق بانخفاض جودة

(1) المراجعة المشتركة (Audit Joint): اتفقا (الهردي، 2015؛ علي، 2015) على أنها "عملية يتم فيها تكليف اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات المنتمين لمكاتب محاسبة ومراجعة منفصلة، بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل، بحيث يشترك كلٌّ (منهما) منهم في تخطيط عملية المراجعة، الجهد المبذول أثناء تنفيذ عملية المراجعة، تفسير الاستنتاجات، وأخيراً إصدار تقرير مراجعة موحد، يتم توقيعه من قبل جميع مراقبي الحسابات المسؤولين مسئولية مشتركة فيما يتعلق بذلك التقرير. كما عرفها (محمود، 2015) على أنها " حالة من حالات ممارسة مراجعة القوائم المالية، حيث يهدف هذا المدخل إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية لشركة العميل، من خلال قيام اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات، المنتمين لمكاتب محاسبة ومراجعة منفصلة، بتخطيط عملية المراجعة، وتنفيذ الإجراءات التي تمكنهما (تمكّنهم) من الحصول على الأدلة الكافية والملائمة، لإبداء رأي فني محايد، في صورة إيجابية، بشأن عدالة وصدق القوائم المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية، وتوصيل ذلك الرأي للمستخدمين من خلال تقرير موحد مكتوب".

المراجعة عند ممارسة العميل الضغوط لتقليل أتعاب مراقب الحسابات. ومن جانب آخر وجد (Bills et al,2015) أن عضوية مكاتب المراجعة الصغرى فى الجمعيات المحاسبية، تساهم فى زيادة جودة عملية المراجعة المقدمة للعملاء مقارنة بالمكاتب غير الأعضاء. بالإضافة إلى إزدياد قدرة تلك المكاتب على المنافسة مع مكاتب المراجعة الأربع الكبرى Big4، وقدرتها على توفير نفس مستوى جودة أداء خدمة المراجعة وإنخفاض أتعاب المراجعة المدفوعة للمكاتب الصغرى.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه مازالت المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، هى الأكثر قدرة على توفير دقة وجودة أعلى للمراجعة. وذلك نظراً لما يتوافر لديها من قدرات وموارد التقنية الحديثة لأداء المراجعة بأعلى جودة، وكذلك لكبر حجم المخاطر التى قد تتعرض لها عما إذا كان هناك فشل فى المراجعة أم لا. بالإضافة إلى زيادة أتعاب تلك المكاتب مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى، لذلك فهى أكثر حيادية واستقلال ولديها الرغبة فى الحفاظ على سمعتها. والدليل على ذلك اعتماد العديد من الدراسات (Fortin et al. 2007 ; Kim et al., 2007 ; Ahmed et al., 2008 ; Chang et al., 2008 ; Fernanda, et al., 2008 ; Schneider & Church, 2008 ; Chen et al., 2010 ; Causholli et al., 2011; Lai, 2011 ; El Ghouli et al., 2014 على حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة.

أما فيما يتعلق بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، فقد عرفت دراسة (Casterella et al., 2004) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على أنه "إستراتيجية التميز أو الإختلاف Differentiation، والتي تعمل على تنمية مراقبي حسابات يتمتعون بميزة تنافسية نقلاً عن: (Fernanda, et al., 2008). كما عرفت دراسة (منصور، 2007) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على أنه مدى إلمام مراقب الحسابات بجميع مقومات مهنة المراجعة، سواء تمثلت فى الإطار الفكري للمراجعة أو معايير الأداء المهني بأنواعها المختلفة، ومدى قدرته على تطويع استخدام جميع تلك المقومات فى مراجعة نشاط أو صناعة معينة. واختلفت دراستا (Elder et al,2015; Sarwoko& Agoes,2014) عن الدراسات السابقة فى تعريف التخصص الصناعي بأنه

وجود فهم عميق وخبرة طويلة لمراقب الحسابات بطبيعة الأعمال الخاصة بصناعة العميل وعملياته وكيفية تطبيق القواعد المحاسبية العامة والمعالجات المحاسبية الخاصة به ، وكذلك بالتحديات التشغيلية التي يواجهها.

وفي نفس هذا السياق أكدت دراستا (Ahmed et al.,2008; Fernanda, et al., 2008) على أهمية تخصص مراقب الحسابات في مراجعة صناعة محددة على جودة عملية المراجعة وتكلفة رأس المال. حيث أشارت دراسة (Ahmed et al. 2008) إلى أن مراقبي الحسابات المتخصصين في صناعة محددة يحققون جودة أعلى لعملية المراجعة مقارنة بعدم تخصص مراقبي الحسابات في مراجعة تلك الصناعة. وأوضحت هذه الدراسة ثلاثة أسباب لذلك وهي: (1) أن التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات يحقق لهم فهماً أفضل لطبيعة أعمال العميل ومخاطر المراجعة. ويساهم ذلك الفهم في تنفيذ عملية المراجعة بجودة أعلى مقارنة بمراقبي الحسابات غير المتخصصين في مراجعة صناعة محددة. (2) كماوضحت الدراسات السابقة في هذا المجال أن مراقبي الحسابات المتخصصين في صناعة محددة ينفذون عملية المراجعة بجودة أعلى ، مقارنة بغير المتخصصين. على سبيل المثال: أوضحت دراسة (Balsamet et al., 2003) أن استخدام مراقبي حسابات متخصصين في صناعة محددة يقلل من احتمال إدارة الأرباح⁽¹⁾ مفاضة بالاستحقاقات الإختيارية⁽²⁾، كما يزيد من القيمة المعلوماتية للأرباح المفصح عنها من جانب عميل المراجعة مفاضة بمعامل الإستجابة للأرباح. (3) مراقبو الحسابات المتخصصون في صناعة محددة ينفذون

(2) إدارة الأرباح (Earnings Management): عبارة عن ممارسات يتم اداؤها في ضوء الالتزام بالمعايير المحاسبية ، ولكنها تؤدي إلى تحريف الاداء الحقيقي للشركة وتضليل مستخدمي القوائم المالية مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية(الصيرفي ، 2016).

(3) الاستحقاقات الاختيارية ((Discretionary Accruals (DA)): تمثل التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والتي تقوم بها الإدارة ، بناءً على حكمها الشخصي تحقيقاً لمنفعة خاصة. ويتم من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، إلى جانب تحكم الإدارة في إعداد بعض التقديرات المحاسبية، ويتم حسابها من خلال الفرق بين إجمالي الاستحقاقات والاستحقاقات غير الاختيارية. ويتم قياس إجمالي الاستحقاقات خلال السن، من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي (الصيرفي، 2015).

مراجعة ذي جودة عالية ، ولذلك ترتفع أتعاب مراقبي الحسابات المتخصصين في صناعة محددة ، مقارنة بمراقبي الحسابات غير المتخصصين في تلك الصناعة نقلاً عن: (Ahmed et al.,2008).

بالإضافة إلى ذلك، أشارت دراسة (Fernanda, et al., 2008) إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يرتبط بكل من الدور المعلوماتي والدور الرقابي له. ويرتبط الدور الرقابي لمراقب الحسابات برقابة الإدارة بدلاً من حملة الأسهم، أما الدور المعلوماتي فيرتبط بحل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين. وذلك لأن عدم تماثل المعلومات يقلل من مصداقية تلك المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ومن ثم ينخفض خطر عدم تماثل المعلومات من وجهة نظر المستثمرين. حيث أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، يؤدي إلى زيادة معرفة مراقب الحسابات ببيئة أعمال العميل، والممارسات المحاسبية لصناعة العميل، والممارسات المحاسبية غير الشرعية المحتملة. ومن ثم يساهم هذا التخصص في تقليل خطر عدم تماثل المعلومات للمستثمرين والدائنين.

كما أضافت دراسة (Sarwoko & Agoes, 2014) أن مراقب الحسابات المتخصص في نوع الصناعة الخاص بالعميل يكون قادراً على تطبيق إجراءات المراجعة لكشف الغش بشكل أفضل من مراقب الحسابات غير المتخصص في هذه الصناعة. كما يكون لديه قدرة على اختيار وتطبيق إجراءات المراجعة بشكل أكثر فعالية، وعلى تطويع إجراءات المراجعة لكشف الغش بحيث تتناسب طبيعة صناعة العميل بشكل أكثر تحديداً. ويكون لدى مراقب الحسابات الشك المهني في وجود أخطاء أو غش في القوائم المالية بشكل أكبر، مما يساعده على أداء إجراءات فحص وتحليل أدلة المراجعة. ويحقق بذلك العميل منافع من تخصص مراقب الحسابات في الصناعة الخاصة به تتمثل في زيادة جودة المراجعة ويزيد من إدراك أصحاب المصالح لإمكانية الاعتماد على القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالتنمية المهنية لمراقب الحسابات وفريق المراجعة، فقد قدمت دراسة (Karjalainen, 2011) مقياساً جديداً لجودة المراجعة وهو تنفيذ عملية المراجعة من جانب أكثر من شخص واحد وأن يكون مراقبو الحسابات مؤهلين للقيام بالمراجعة، من خلال حصولهم على إحدى شهادات (HTM/KHT). وخلصت الدراسة إلى أن عندما تتم المراجعة من جانب مكاتب المراجعة الكبرى ومن خلال أكثر من شخص واحد مؤهلين مهنيًا للقيام بعملية المراجعة، يساهم ذلك في تحسين جودة المراجعة. كما خلصت إلى أن المراجعة التي تتم بواسطة أكثر من شخص واحد تزيد من مصداقية عملية المراجعة من وجهة نظر الدائنين والمستثمرين. وأكدت دراسة (Sundgren & Svanstrom, 2013) ذلك، حيث استخدمت مكاتب المراجعة الأربع الكبرى وتأهيل مراقب الحسابات (Certified Auditor) كمقياس لجودة عملية المراجعة من حيث كونه حاصلًا على إحدى شهادات (KHT/HTM).

أما فيما يتعلق بتدوير مراقب الحسابات، فقد تناول العديد من الدراسات أثر

التدوير الإلزامي لمكاتب المراجعة وشريك المراجعة على جودة عملية المراجعة (Bandyopadhyay et al, 2014; Kwon et al, 2014; Lennox et al, 2014; Svanberg & Ohman, 2014; Ball et al, 2015; Elder et al, 2015). تزيد الجدول على مدار ما يقرب من خمسة عقود حول ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك تدوير إلزامي لمراقب الحسابات أم لا. وقد زاد هذا الجدول إلى حد كبير عند حدوث العديد من الانهيارات المالية لكبرى الشركات في العالم (إنرون عام 2001)؛ الأمر الذي أثار العديد من المخاوف بشأن ما إذا كان طول فترة إرتباط مراقب الحسابات مع العميل يقلل من إستقلاله وجودة المراجعة (Kwon et al, 2014; Elder et al, 2015). وهو ما أدى إلى ظهور نظام دوران مراقب الحسابات الإلزامي لتدعيم إستقلاله وتقليل إحتتمالات فشل المراجعة. مما دفع بعض الدول إلى تطبيق هذا الاتجاه، ففي إيطاليا يتم تغيير مراقب الحسابات كل 9 سنوات، في البرازيل كل 3 سنوات، في سنغافورة تلتزم البنوك بتغيير مراقب الحسابات كل 5 سنوات، وفي أسبانيا تم تطبيق قانون يلزم الشركات بتغيير مراقب الحسابات كل 9 سنوات ولكن تم إلغاؤه سنة 1995 (Kwon et al, 2014).

وفي نفس هذا السياق، قامت السلطات التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية

بإصدار قانون سريانس أوكسلي عام 2002 والذي يُعرف التدوير الإلزامي لمكتب المراجعة على أنه "وضع حد معين لعدد السنوات التي يراجع مكتب مراجعة خلالها عميل معين؛ حيث يلزم القسم 203 من هذا القانون كل الشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية أن تقوم بتدوير مراقب الحسابات الخاص بها كل خمس سنوات. بحيث لا يتم تنفيذ المراجعة بواسطة نفس مراقب الحسابات لنفس العميل لأكثر من خمس سنوات متتالية (Lennox et al.,2014 ; Anis,2014) .

ويرى المؤيدون لسياسة التدوير الإلزامي إنها تؤدي إلى زيادة جودة المراجعة من خلال التخلص من طول فترة بقاء مراقب الحسابات مع العميل، والتي قد تؤدي إلى تكوين علاقات إقتصادية وشخصية بين مراقب الحسابات والعميل. كما يساعد على الحد من تأثير العملاء على مراقب الحسابات، ارتفاع مستوى الشك المهني، وانخفاض إصدار تقارير مراجعة متحيزة، وبالتالي زيادة الثقة لدى المستثمر (Kwon et al, 2014; Ball et al, 2015). كما يؤدي التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات إلى المنافسة بين مكاتب المراجعة، فعادة ما تقارن الشركات بين مكاتب المراجعة التي تقدم الجودة الأعلى للمراجعة في نطاق سعري مقبول (Elder et al, 2015; Ball et al, 2015) (2015).

ومن ناحية أخرى، أثار المعارضون الجدل حول إنخفاض جودة المراجعة في السنوات الأولى من التكليف، نظراً لافتقار مراقب الحسابات الجديد للمعلومات والمعرفة التفصيلية بعميل المراجعة والخبرة المتولدة من طول فترة العلاقة معه. حيث عادة ما تنخفض درجة عدم التماثل في المعلومات بين مراقب الحسابات والعميل مع مرور الوقت. كما يكون لدى مراقب الحسابات الجديد الرغبة في استرداد تكاليف بدء التشغيل، حيث يخصص الكثير من الوقت والجهد وإجراءات المراجعة للمعرفة الجيدة بنشاط العميل (Ball et al, 2015) . وعلى الرغم من ذلك، تقترح بعض الآراء المؤيدة أن استخدام شركات المراجعة المتخصصة في صناعة العميل تساعد على تقليل هذه المخاوف وتؤدي إلى زيادة جودة المراجعة.

وأكدت دراسة (Fernanda, et al., 2008) ذلك، حيث أشارت إلى أنه على الرغم من إختلاف الآراء حول طول مدة بقاء مراقب الحسابات في مراجعة عميل محدد

وأثرها على جودة عملية المراجعة، إلا أن العلاقات طويلة الأجل مع عملية المراجعة تزيد من جودة عملية المراجعة. وذلك لأن طول مدة بقاء مراقب الحسابات في التعامل مع عميل محدد، تساهم في تحسين معرفته بطبيعة عمل عميل المراجعة والبيئة المحيطة به ويقلل من خطر عدم تماثل المعلومات.

وفي نفس السياق أشارت دراسة (Elder et al.,2015) إلى أنه قد يكون التدوير الإلزامي غير ضروري في حالة قيام لجنة المراجعة⁽¹⁾ بالتقييم الدوري لخدمات المراجعة، وتحديد ما إذا كانت تقدم مراجعة ذات جودة مرتفعة أم لا. وعلى الرغم من ذلك نجد أن العملاء يميلون إلى القيام بتدوير مكاتب المراجعة، في حالة قيام مراقب الحسابات برفض الضغوط المفروضة عليه من قبل العميل وقيامه بإصدار تقارير غير نظيفة أو معاكسة. بالإضافة إلى كون العميل يريد التوجه إلى شركة المراجعة ذي الخدمات الأخص (Lennox et al.,2014)

بالإضافة إلى ما سبق اتفق دراستا Jackson et al., 2007; Fernanda, et al., (2008) في استخدام رأي مراقب الحسابات بشأن مدى استمرارية عميل المراجعة في المستقبل كمقياس لجودة عملية المراجعة. حيث أشارت دراسة (Fernanda, et al., 2008) إلى أنه يعد كل من حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، مدة بقاء المراجع في مراجعة شركة محددة، ورأي مراقب الحسابات من المحددات الهامة لجودة عملية المراجعة.

(4) لجنة المراجعة (Audit Committee): عدد من الأشخاص المختارين من أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (Arens, et al.,2014 p.84).

كما عرفتها قواعد القيد والشطب في البورصة المالية المصرية على أنها: لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ويجب ألا يقل أعضاؤها غير التنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين" (قواعد القيد والشطب، 2016).

أما بشأن استقلال مراقب الحسابات، فقد تناولت بعض الدراسات (Anis, Sarwoko & Agoes, 2014; 2014) العلاقة بين استقلال مراقب الحسابات وجودة المراجعة، بحيث يعكس الاستقلال إحتمال قيام مراقب الحسابات بإصدار تقريراً يشير إلى الأخطاء الموجودة في القوائم المالية وأيضاً قدرته على مقاومة الضغوط من جانب العميل. وبالتالي فإن مراقبي الحسابات الذين لديهم درجة عالية من الإستقلال سيكونون لديهم إحتمال كبير لإكتشاف والتقرير عن الأخطاء والتحريفات فى القوائم المالية، وبالتالي يكونون قادرين على تحديد المركز المالي الحقيقي للشركة التي يقومون بمراجعتها مما يؤدي إلى جودة مراجعة عالية.

كما قد تؤثر فترة ارتباط مراقب الحسابات على إستقلاله، حيث يمكن أن تؤدي فترة الإرتباط الأطول بين مراقبي الحسابات وعملائهم إلى خلق علاقات شخصية تجعل من الصعب عليهم العمل بشكل مستقل ومنفصل عن رغبات وتفضيلات العميل. وذلك خوفاً من فقدان مراقبي الحسابات الإيرادات المستمرة للمراجعة في المستقبل وخاصةً من العملاء المهمين الذين يدفعون أتعاب مراجعة كبيرة. الأمر الذي قد يؤدي إلى إمتثال مراقبي الحسابات لمطالب العميل. وبالتالي فإن التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات سيقفل من التقارب في العلاقة بين مراقبي الحسابات وعملائهم، ويحسن من قدرتهم على مقاومة ضغوط الإدارة (Anis,2014) .

وفي نفس هذا السياق، قام مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي (International Auditing & Assurance Standards Board (IAASB)) في فبراير سنة 2014 بتصميم إطار عمل لمؤشرات جودة المراجعة. تتضمن هذا الإطار العوامل التي تساهم في جودة المراجعة على مستوى التكاليف Engagement، منشأة / مكتب المراجعة، مستوى الدولة National Level لمراجعة القوائم المالية. واستهدف هذا الإطار زيادة الوعي بالعناصر الأساسية لجودة المراجعة، تشجيع حملة الأسهم الأساسيين في اكتشاف طرق تحسين الجودة وتسهيل النقاش بينهم حول ذلك الموضوع.

وأوضح إطار عمل (IAASB) العناصر الأساسية لجودة المراجعة وتشمل ما يلي: (FEE, 2016) (1) المدخلات: تمثل القيم والأخلاق والتي تتأثر بثقافة مكتب المراجعة. وتشمل أيضاً المعرفة، المهارات، خبرة مراقبي الحسابات، وتخصيص الوقت المتاح لاستكمال عملية المراجعة. ويتم تطبيق ذلك على مستوى التكاليف ومستوى مكتب المراجعة. (2) العمليات: وتشمل عمليات المراجعة وإجراءات رقابة الجودة وأثر ذلك على جودة المراجعة. (3) المخرجات: وتشمل التقارير والمعلومات التي تعد بشكل رسمي لغرض عملية المراجعة. (4) التفاعلات الأساسية داخل سلسلة امداد عملية إعداد التقارير المالية The Financial Reporting Supply Chain وتشمل الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين حملة الأسهم والسياق Context الذي يؤثر في تلك التفاعلات. (5) عوامل السياق وتشمل العوامل البيئية التي قد تؤثر على جودة المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك أشار إتحاد المحاسبين الأوروبيين (FEE) إلى أنه يوجد العديد من المقترحات والمبادرات تم إصدارها مؤخراً في جميع أنحاء العالم لقياس جودة المراجعة من جانب العديد من الجهات التنظيمية والرقابية. وقامت هذه الجهات بوضع مؤشرات لقياس جودة المراجعة (Audit Quality Indicators (AQI)). وتوفر تلك المؤشرات أساساً للمقارنة بين المراجعات المختلفة، وكذلك المقارنة بين مكاتب المراجعة المختلفة. كما تحقق تلك المؤشرات منافع ترتبط بتحسين شفافية ومصادقية المعلومات التي يتم مناقشتها مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة ولجان المراجعة عند اختيار مكتب المراجعة. وبالتالي تساعد في توضيح مدى التزام مكاتب المراجعة بتحقيق جودة المراجعة وتخلق روح المنافسة بين تلك المكاتب.

لذلك قام إتحاد المحاسبين الأوروبيين (FEE) بمناقشة مؤشرات جودة المراجعة المقترحة من جانب تسع جهات تنظيمية ورقابية في أنحاء العالم. وذلك للوقوف على الاختلافات الجوهرية بين تلك المقترحات الفردية الإقليمية Individual Nation، والوصول إلى مجموعة من مؤشرات جودة المراجعة المقبولة عالمياً. وبإستقراء مبادرات الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة بمؤشرات جودة المراجعة، حدد إتحاد المحاسبين

الأوربيين (FEE) مؤشرات جودة المراجعة التي تكررت على الأقل في ثلاث مبادرات وتشمل: عدد ساعات التدريب لأفراد فريق المراجعة، وجهات نظر التكاليف الداخلي، التفتيش الخارجي، عدد أفراد المراجعة في كل شريك مراجعة، عدد سنوات الخبرة، حجم عمل شريك المراجعة، الخبرة الصناعية لأفراد المراجعة Industry Expertise of Audit Personnel، الاستثمار في تطوير منهجية وأدوات جديدة للمراجعة، الاستقلال، دعم الموارد التقنية Technical Resources Support، مدى رضا أفراد المراجعة، الفحوص الخارجية، وتوجه إدارة مكتب المراجعة نحو الجودة Tone at Top.

كما أشار هذا الإتحاد إلى أن ، في معظم المبادرات السابقة كانت المعلومات التي تصف مؤشرات جودة المراجعة كمية بنسبة 56% ، والقليل منها يعبر عن مؤشرات جودة المراجعة في شكل معلومات وصفية. كما أوضح أن المعلومات التي تتضمنها مؤشرات جودة المراجعة تخدم مجموعات مختلفة من المستخدمين، ولذلك يمكن أن تكون عامة أو خاصة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق العديد من الدراسات على قياس جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة، حيث أشارت لوجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة ومكاتب المراجعة الأربع الكبرى. ويرجع السبب في ذلك لامتلاك مكاتب المراجعة الأربع الكبرى القدرات، الخبرات وبرامج التدريب عالية المستوى لمراقبي الحسابات، وتوافر التقنية الحديثة ونظم المراجعة والمحاسبة الحديثة، التي يتم إستخدامها عند القيام بعملية المراجعة. ويساهم ذلك في تقليل تكلفة جمع أدلة المراجعة مقارنة بمكاتب المراجعة الأربع الصغرى.

بالإضافة إلى ذلك، تتحمل المكاتب الكبيرة الجزء الأكبر من تكاليف التحريفات الجوهرية غير المصححة، حيث عادة ما يقومون بمراجعة الشركات كبيرة الحجم. ونتيجة لكبر حجم الثروة المعرضة للخطر تجعل مكاتب المراجعة الكبرى أكثر عرضه للمساءلة القانونية والنقاضي وفقد السمعة. كما قد يتعرض كبار مراقبي الحسابات لدفع تعويضات مالية كبيرة، على العكس من صغار مراقبي الحسابات

الذين ليس لديهم القدرة المالية لتسوية المطالبات أو دفع التعويضات. لذلك تسعى مكاتب المراجعة الكبرى إلى حماية والحفاظ على سمعتها والحفاظ على موضوعية وحيادية وإستقلالية مراقبي الحسابات المنتمين لها.

وجاءت نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بعلاقة حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة متسقة إلى حد كبير، فقد اتفقت على أن مكاتب المراجعة الصغرى تكون أكثر استجابة لتنفيذ رغبات العملاء خاصة مع طول مدة الارتباط وتوطيد علاقتها مع العملاء. الأمر الذي يؤدي لانخفاض جودة المراجعة، وذلك على عكس مكاتب المراجعة الأربع الكبرى Big4. ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه مازالت المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، هي الأكثر قدرة على توفير دقة وجودة أعلى للمراجعة. والدليل على ذلك اعتماد العديد من الدراسات (Fortin et al. 2007 ; Kim et al., 2007 ; Ahmed et al., 2008 ; Chang et al., 2008 ; Fernanda, et al., 2008 ; Schneider & Church, 2008 ; Chen et al., 2010 ; Causholli et al., 2011; Lai, 2011 ; El Ghouli et al., 2014) على حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة. ولتلك الأسباب سيقوم الباحث باستخدام حجم مكتب المراجعة كمؤشر لجودة عملية المراجعة اتساقاً مع الدراسات السابقة ذات الصلة.

2/6- مفهوم ومقاييس تكلفة التمويل بالاقتراض:

بداية اتفق كل من (حسن، 2005؛ Ahmed et al., 2008؛ Causholli et al., 2012) على أن تكلفة رأس المال تتمثل في تكلفة الحصول على الأموال التي تحتاجها الشركة من مصادر التمويل طويلة الأجل - والتي تتضمن التمويل بالاقتراض والتمويل بأموال الملكية - أي إنها ترتبط بمصادر التمويل. ويتضمن التمويل بالاقتراض القروض طويلة الأجل والسندات، وتقاس تكلفة التمويل بالاقتراض بمعدل الفائدة على القروض أو السندات الذي تدفعه الشركة للمقرضين (الدائنين)، بعد أخذ الأثر الضريبي في الاعتبار. وذلك لأن فوائد الاقتراض - سواء كانت على قروض أو سندات - تعد مصروفاً، ومن ثم تحقق الشركة من ورائها وفورات ضريبية (هندي، 2003). وبالتالي تحسب تكلفة التمويل بالاقتراض قبل الضريبة من خلال قسمت مصروف الفوائد على قيمة القروض والسندات، ثم يتم تعديلها بالأثر الضريبي من خلال ضربها في (1 -

معدل الضريبة). وتتفق بذلك هذه الدراسات مع معيار المحاسبة الدولي رقم (23) المعنون "بتكاليف الإقتراض" لسنة 2012، حيث أشار إلى أنه ينبغي رسملة تكلفة التمويل بالإقتراض التي تنسب مباشرة إلى إقتناء أو إنشاء أصل محدد كجزء من تكلفة هذا الأصل، أما تكاليف التمويل بالإقتراض الأخرى يتم الإعتراف بها كمصروف في الفترة التي تحملتها فيها الشركة.

أما دراسة (Kim et al., 2007) فقد اختلفت عن دراستي (حسن ، 2005؛ Causholl et al., 2012) في أنها قامت بحساب معدل الفائدة من خلال قسمة مصروف الفائدة المستحق خلال السنة المالية على متوسط السندات والقروض قصيرة وطويلة الأجل في بداية ونهاية كل سنة، وليس طويلة الأجل فقط كما في الدراستين السابقتين.

كما أضافت دراسة (Causholli & Knechel, 2012) أن تكلفة التمويل بالإقتراض - عند ربطها بهيكل الملكية لدى الشركة - تتكون من أربعة عناصر هي: (1) معدل العائد الخالي من الخطر، (2) علاوة تجنب المخاطرة، (3) تكاليف المتابعة أو الرقابة من جانب الدائنين، (4) الإيجار الاقتصادي Economic Rent والذي قد يستبعده المقرضون المسيطرون Dominant Creditors أو المهيمون على منح الائتمان لتلك الشركة. وتقل تكلفة التمويل بالإقتراض مع مرور الوقت، ويرتبط هذا الإنخفاض في تكلفة التمويل بالإقتراض بكيفية تأثير المكونات الأربع لتلك التكلفة بتغير حالة الشركة: (أ) فإذا تحولت الشركة من هيكل رأس المال المعتمد بشكل كبير على الإقتراض Concentrated Debt Structure إلى هيكل رأس المال الأكثر تنوعاً More Diversified Structure، سيؤدي ذلك إلى إنخفاض مستوى تكاليف المتابعة بسبب:

- قيام المقترضين برقابة ومتابعة أقل، ويزداد اعتمادهم على السمعة العامة والتاريخ السابق للشركة.
- ويتحول مجهود المتابعة والرقابة والتكاليف المصاحبة له من المقرض إلى مراقب الحسابات.

(ب) ويؤدي انخفاض المتابعة والرقابة المباشرة من جانب المقرضين (الدائنين)، إلى انخفاض قدرتهم على الحصول على المعلومات الداخلية للشركة، ومن ثم تقل الميزة المعلوماتية التي كانوا يحصلون عليها والتي يستخدمونها في إستبعاد الإجراءات Rents. والأكثر من ذلك تؤدي العمليات المستمرة للشركة إلى تخفيض خطر عدم السداد Default Risk مع مرور الوقت.

3/6- تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض واشتقاق فرض البحث:

اهتمت العديد من الدراسات (Fortin & Pittman , 2007 ; Kim et al., 2007 ; Ahmed et al., 2008 ; Fernanda, et al., 2008 ; Karjalainen, 2011; Lai, 2011 ; Causholli & Knechel, 2012 ; Aobdia et al.,2015) بتحليل واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض. وبداية استهدفت دراسة (Fortin & Pittman, 2007) اختبار ما إذا كانت الشركات الخاصة تتجه إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى لتحسين مستوى شفافية المعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين معدل الائتمان للشركات الخاصة أم لا. حيث أوضحت أن وجود مراقب حسابات ينتمي لمكاتب المراجعة الأربع الكبرى يحقق منافع لمانحي الائتمان، من خلال توفير حماية ضمنية من المخاطر والخسائر التي قد يتحملونها، نتيجة فشل عملية المراجعة. واتفقت بذلك مع دراسة (Fernanda et al., 2008) في التأكيد على أهمية الدور المعلوماتي والدور التوكيدي لمراقب الحسابات، وأثر ذلك على تحسين جودة عملية المراجعة. حيث يرتبط الدور المعلوماتي لمراقب الحسابات بتقليل حالات عدم التأكد المرتبطة بالقوائم المالية للشركات، أما الدور التوكيدي لمراقب حسابات فيرتبط بحماية موردي الأموال من الخسائر المستقبلية، الناتجة من فشل عملية المراجعة.

وعلى العكس من ذلك، خلصت دراسة (Fortin & Pittman , 2007) إلى أن اختيار الشركات لمكاتب المراجعة الأربع الكبرى لا يؤثر في معدل الائتمان بالنسبة للشركات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إختيار مراقب الحسابات لا يؤثر على إدراك الجهات المانحة للائتمان لمصداقية القوائم المالية للمقترض.

وفي هذا السياق اختلفت دراسة (Kim et al., 2007) عن دراسة (Fortin & Pittman , 2007)

(Pittman, 2007) في أنها اختبرت القيمة المعلوماتية للمراجعة الخارجية الاختيارية للقوائم المالية، وأثر ذلك على تكلفة التمويل بالاقتراض. وذلك من خلال إختبار ما إذا كانت المراجعة الاختيارية، بواسطة مراقب حسابات مستقل، تؤدي إلى إنخفاض معدل الفائدة على ديون الشركة أم لا. ولذلك قامت بتقييم الاختلافات في معدل الفائدة بين الشركات الخاصة بمراجعة اختيارية والشركات الخاصة بدون أي مراجعة على الإطلاق. كما قامت بفحص ما إذا كانت المراجعة الاختيارية من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ترتبط بإنخفاض تكاليف التمويل بالاقتراض، مقارنة بالمراجعة الاختيارية من جانب مكاتب المراجعة الأخرى. وأخيراً قامت بفحص ما إذا كان تغير حالة الشركة من عدم المراجعة على الإطلاق إلى المراجعة، سيؤدي إلى إنخفاض في معدل الفائدة على الديون، بعد التحكم في المتغيرات الأخرى ذات الصلة بخصائص الشركة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشركات الخاصة، التي تم مراجعتها، تتحمل معدل فائدة أقل جوهرياً على الديون، مقارنة بالشركات الخاصة التي لم يتم مراجعتها على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يقل معدل الفائدة على الاقتراض جوهرياً، إذا تم مراجعة الشركات من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى. كما خلصت أيضاً إلى أن تغير حالة الشركة من عدم مراجعتها على الإطلاق إلى مراجعتها - سواء كان ذلك اختيارياً أو إلزامياً - يؤدي إلى وفورات جوهرية في تكلفة التمويل بالاقتراض. وهذه النتائج واضحة بقوة في العينات المختلفة في ظل المتغيرات الرقابية الخاصة بحجم الشركة، الرفع المالي، والربحية. وتؤكد نتائج هذه الدراسة على أن المراجعة الخارجية لها قيمة، ودور هام في تسعير تكلفة الديون الخاصة، بالإضافة إلى أن تنفيذ عملية المراجعة من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى لها قيمة أكبر بالنسبة للبنوك والدائنين، مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى. ويرجع ذلك لما توفره المراجعة من تحسين جودة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة ساهمت في البحث العلمي ذات الصلة بجودة المراجعة بتوفير دليل عن دور المراجعة في تحديد تكلفة الديون للشركات. كما قامت بتوسيع عينة الاختبار لتشمل البنوك التجارية، البنوك الإستثمارية، مؤسسات الإيداع، وشركات التأمين، والدائنين في القطاع الخاص الآخرين. واختلفت بذلك عن كل من دراسة (Fortin & Pittman, 2007; Ahmed et al., 2008; Fernando et al., 2008). وكذا توسيع نطاق الاختبار، حيث اختبرت قيمة المراجعة الاختيارية باختلاف جودة مراقب الحسابات (مكاتب المراجعة الأربع الكبرى في مقابل مكاتب المراجعة الأخرى).

بالإضافة إلى ما سبق، اختلفت دراسة (Ahmed et al., 2008) عن دراستي (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007) في أنها اختبرت أثر جودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة وكون مراقب الحسابات فيها متخصصاً في مراجعة مجال صناعي محدد) على كل من تكلفة التمويل بالاقتراض وتكلفة التمويل بالملكية. في حين اقتصر الاختبار في دراستي (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007) على أثر جودة المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض فقط. كما اتسع نطاق التحليل والاختبار في دراسة (Ahmed et al., 2008) ليشمل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ولذلك قامت الدراسة بعمل فحص إضافي لإختبار المنافع المتحققة من التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات في ظل حوكمة قوية وفعالة (كألية رقابة بديلة) لدى عميل المراجعة. وخلصت الدراسة بأن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يكون هاماً بشكل جوهري، عندما تكون آليات المتابعة البديلة ضعيفة نسبياً.

كما خلصت أيضاً إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى والمتخصصة في مجال صناعي محدد، تقل تكلفة التمويل بالاقتراض وتكلفة التمويل بالملكية لديها، مقارنة بالشركات الأخرى التي تم مراجعتها بواسطة مراقبي حسابات ينتمون إلى نفس المكاتب ولكنهم لا يتوافر لديهم التخصص الصناعي في صناعة عميل المراجعة. وأكدت على أنه على الرغم من ضعف آليات الرقابة في بعض الشركات محل الاختبار، إلا أن إستعانة تلك الشركات بمراقب

حسابات متخصص في صناعتها، ساهم في تخفيض تكلفة رأس المال بحوالي 20: 30 نقطة.

ومن ناحية تتفق دراستنا (Ahmed et al., 2008; Fernando et al., 2008 ; Li et al., 2010) في اختبار أثر جودة المراجعة، مقياسه بحجم مكتب المراجعة والتخصص للصناعي لمراقب الحسابات، على تكلفة التمويل. إلا أن دراسة (Fernando et al., 2008) اختلفت عن دراسة (Ahmed et al., 2008) من ناحية أخرى في أنها قامت بإختبار خصائص أخرى لجودة المراجعة، ترتبط بعلاقة مراقب الحسابات بعمل المراجعة وهي: رأي مراقب الحسابات عن مدى استمرارية العميل في المستقبل، ومدة بقاء مراقب الحسابات في مراجعة عميل محدد. كما اختبرت الدراسة آثار إختلاف البيئات القضائية، كمتغير يتوسط أثر حجم مكتب المراجعة على جودة المراجعة. حيث تزداد أهمية جودة المراجعة والدور التوكيدي الذي يقدمه مراقب الحسابات في ظل البيئات القابلة للتقاضي بشكل كبير (Litigious) مثل الولايات المتحدة الأمريكية، مما ينعكس على تكلفة رأس المال. في حين لا ينطبق ذلك على البيئات القضائية الأخرى في كل من أستراليا، المملكة المتحدة، وكندا.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يمثل كل من حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، مدة بقاء مراقب الحسابات في مراجعة عميل محدد، ورأي المراجع محددات هامة لجودة عملية المراجعة. وترتبط المتغيرات الثلاثة الأولى بعلاقة عكسية مع تكلفة رأس المال. كما خلصت أيضاً إلى أن تكلفة رأس المال لعمل المراجعة تزداد كلما أصدر مراقب الحسابات رأياً يخالف الرأي النظيف. وأكدت الدراسة على أن هذه النتائج تكون لعملاء المراجعة صغيري الحجم، ويعكس ذلك أهمية جودة عملية المراجعة لهؤلاء العملاء. كما قدمت هذه الدراسة دليلاً على أن جودة عملية المراجعة والمختلفة بين مراقبي الحسابات المنتمين لمكاتب المراجعة الكبرى بالاعتماد على التخصص في مراجعة صناعة محددة تؤثر على تكلفة رأس المال. وأخيراً ألفت الضوء على الأدوار غير التوكيدية لمراقبي الحسابات، وهي الدور المعلوماتي والدور الرقابي وآثارها على جودة عملية المراجعة.

وفي هذا السياق، أضافت دراسة (Karjalainen, 2011) مقياساً لجودة المراجعة يختلف عن الدراسات السابقة; (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007; Causholli & Knechel, 2012) (Ahmed et al., 2008; Fernando et al., 2008) يرتبط بعدد مراقبي الحسابات المكلفين بأداء عملية المراجعة، وما إذا كانوا مؤهلين مهنيًا بإحدى الشهاداتتين (KHT/ HTM) وأثر ذلك على تكلفة الديون للشركات عن تنفيذ عملية المراجعة الخاصة. ولذلك اختبرت هذه الدراسة أثر جودة عملية المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة، رأي مراقب الحسابات، عدد مراقبي الحسابات المكلفين بالمراجعة، تأهيل مراقب الحسابات، وجودة الاستحقاقات على تسعير الديون في هيكل رأس مال عميل المراجعة، وذلك بالتطبيق على الشركات الخاصة. كما اتفقت دراسة (Karjalainen, 2011) مع دراسة (Fernando et al., 2008) في اختبار أثر رأي مراقب الحسابات في مدى استمرارية عميل المراجعة في المستقبل وحجم مكتب المراجعة كمقياساً لجودة المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض، وعلى الرغم من ذلك اختلفت معها في استخدام عدد مراقبي الحسابات المكلفين بالمراجعة وكونهم مؤهلين مهنيًا للقيام بذلك أم لا.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تنفذ فيها عملية المراجعة من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى وبواسطة أكثر من مراقب حسابات واحد، يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة على الديون في تلك الشركات مقارنة بالشركات الأخرى. كما أن عملاء المراجعة المصدر بشأنهم رأي معدل وتخفض جودة الاستحقاقات لديهم، ترتفع تكلفة الديون لهم. وأكدت هذه الدراسة على أن جودة عملية المراجعة ومخرجاتها تعد من العوامل الهامة التي تؤثر على تكلفة الديون للشركات الخاصة. كما خلصت الدراسة أيضاً، إلى أنه على الرغم من أن مخرجات عملية المراجعة هامة في تسعير الديون بغض النظر عن حجم الشركة، إلا أن جودة عملية معدل الفائدة على الديون في الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراقبي حسابات مؤهلين وتلك التي لم يتم مراجعتها بواسطتهم.

وقد ساهمت هذه الدراسة في البحث العلمي ذات الصلة بجودة المراجعة بتوفير دليل على أن كل من جودة عملية المراجعة ومخرجاتها (رأي مراقب الحسابات، جودة الإستحقاقات) توفر قيمة معلوماتية ملائمة لتسعير الديون للشركات الخاصة. كما قدمت دليلاً إضافياً يتضمن أن جودة المراجعة قد تتأثر بحجم الشركة (بالنسبة للشركات الخاصة). كما خلصت إلى أن المراجعة التي تتم بواسطة أكثر من شخص واحد تزيد من مصداقية عملية المراجعة من وجهة نظر الدائنين. وأخيراً قدمت دليلاً آخر على أن الدور الحوكمي والدور الإرشادي لمكاتب المراجعة الأربع الكبرى يهم الدائنون ويضيف قيمة معلوماتية ملائمة لهم.

بالإضافة إلى ما سبق، تميزت دراسة (Lai, 2011) عن الدراسات السابقة في إنها اختبرت أثر جودة عملية المراجعة وتاريخ استحقاق الديون على معدل الفائدة على التمويل بالاقتراض. ولذلك اختبرت هذه الدراسة آليتين تؤدي إلى إنخفاض معدل الفائدة المحمل على الديون الأولى هي: جودة عملية المراجعة وتقاس بكون عملية المراجعة تمت من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أم لا. أما الثانية فهي: الاعتماد على الديون قصيرة الأجل، بهدف تقليل الفترة التي يقوم فيها الدائنون بمتابعة ورقابة المقترض، ومن ثم عندما تتم المراجعة بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى يقل معدل الفائدة المحمل على القرض. كما أكدت على أن موفري الأموال يعتمدون على المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للمقترضين. وعندما يتم مراجعة تلك القوائم يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر، مما يساهم في تقليل خطر المعلومات، ويعد هذا أمراً هاماً للدائنين الذين يواجهون ارتفاع خطر عدم تماثل المعلومات وعدم قدرتهم على رقابة ومتابعة المركز المالي للشركات المقترضة.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مصروف الفائدة في السنة الحالية وفرص الاستثمار في السنة السابقة عليها. وهذه العلاقة الطردية تضعف إذا ما تم مراجعة الشركات بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى في السنة الأخيرة أو إذا زادت نسبة الديون في هيكل رأس المال لتلك الشركات في السنة التالية. وتتفق تلك النتائج مع توقعات تلك الدراسة ذات الصلة بأن ارتفاع جودة عملية المراجعة يزيد

من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية التي يتم مراجعتها، بشكل يساهم في تحقيق كفاءة عقود الائتمان ويزيد من استخدام والاعتماد على الديون قصيرة الأجل.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة تلقي الضوء على الدور الهام لمراقب الحسابات في إضفاء الثقة والمصدقية في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمقترضين. حيث تتضح تلك الأهمية من عدم ثقة المقرضين (الدائنين) في إدارة الشركات المقترضة منهم. ويرجع ذلك إلى توافر دوافع قوية لدى إدارة تلك الشركات لتضليل هؤلاء المقرضين. ولذلك فإن وجود جهة ثالثة ومستقلة خارج هذه الشركات يضيفي الثقة والمصدقية على تلك المعلومات. وأكدت نتائج تلك الدراسة ذلك ، حيث خلصت إلى أن المقترضين يتحملون معدل فائدة أقل على ديونهم ، إذا ما تم مراجعة شركاتهم بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى.

واختلفت دراسة (Causholli & Knechel, 2012) عن الدراسات السابقة (Fortin & Pittman , 2007 ; Kim et al., 2007 ; Ahmed et al., 2008 ; Fernanda, et al., 2008 ; Karjalainen, 2011; Lai, 2011) في إختبار كيفية ارتباط جودة عملية المراجعة بدورة رأس مال وطبيعة صناعة عميل المراجعة، كما إختبرت الحالات التي تؤدي فيها الجودة المرتفعة لعملية المراجعة إلى تقليل تكلفة الديون للشركات. وأوضحت أن مراقبي الحسابات يساهمون في جعل القوائم المالية التي يقومون بمراجعتها أكثر ثقة من جانب أسواق رأس المال، ومن ثم تقلل خطر المعلومات الذي يواجهه الدائنون، ونتيجة لذلك تقل أيضاً تكلفة التمويل بالاقتراض. ولذلك تتوقع هذه الدراسة أن الشركات التي تمت مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى ذات الجودة المرتفعة تستفيد بشكل أكبر من تكاليف المتابعة وتكاليف الديون، مقارنة بمكاتب المراجعة منخفضة الجودة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن جودة عملية المراجعة في الشركات التي تعمل في المجال التقني تلعب دوراً هاماً في تخفيض تكلفة الديون للشركات الأصغر في الحجم. وذلك لأن تلك الشركات أكثر احتمالاً لكي يتم تمويلها بواسطة مؤسسات رأس المال الأكثر مخاطرة والتي تكون معلوماتها أقل جودة. على الجانب الاخر، خلصت

الدراسة إلى أن جودة عملية المراجعة لها أثر أكبر في تخفيض تكاليف الديون للشركات التي لا تعمل في المجال التقني والأقدم (Older). وذلك لأنها هي الأكثر احتمالاً لكي يكون هيكل الملكية لديها متنوع في الديون وغير خاضعة للرقابة الشديدة من جانب المقرض المسيطر الوحيد.

وقد ساهمت هذه الدراسة في البحث العلمي ذات الصلة بإختبار كيفية ارتباط جودة عملية المراجعة بدورة رأس مال وطبيعة صناعة عميل المراجعة وأثر ذلك على تكلفة التمويل بالافتراض، حيث أوضحت أنه على الرغم من أن جودة عملية المراجعة تؤدي إلى تكلفة أقل للديون، إلا أن هذا التأثير يخص بشكل واضح الشركات ذات التقنية العالية. ولذلك تقترح هذه الدراسة أن في البيئات التي تقل فيها شفافية التقارير المالية، يلعب مراقب الحسابات دوراً هاماً في تحسين إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الديون. بالإضافة إلى ذلك يكون أثر جودة عملية المراجعة أكثر قوة للشركات عالية التقنية صغيرة الحجم، وبالتالي يوفر ذلك ثقة أكبر عن أهمية الدور الذي يلعبه مراقب الحسابات في أسواق رأس المال، خاصة بالنسبة للشركة عالية التقنية صغيرة الحجم.

وفي هذا النسق اختبرت دراسة (Aobdia et al., 2015) ما إذا كان مراقبو الحسابات الفرديون يوفرون قيمة معلوماتية لأسواق رأس المال مقارنة بالقيمة المعلوماتية التي توفرها مكاتب المراجعة، وردود أفعال أسواق رأس المال لتلك الجودة. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الدور المعلوماتي لشركاء المراجعة عن طريق اختبار الأسئلة التالية: هل أسواق رأس المال تستجيب إيجاباً عندما تتحول الشركات من شركاء المراجعة منخفضي الجودة إلى شركاء المراجعة مرتفعي الجودة؟ هل تدرك أسواق رأس المال القيمة المعلوماتية للأرباح بشكل أكبر عندما يتم تنفيذ عملية المراجعة بواسطة شركاء مراجعة مرتفعي الجودة؟ هل الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة شركاء مراجعة مرتفعي الجودة يحصلون على اتفاقيات عقود دين أفضل؟

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة شريك المراجعة والاستجابة للأرباح المعلنة من جانب عميل المراجعة. كما خلصت الدراسة أيضاً إلى

أن أسواق رأس المال تتأثر بشكل إيجابي عندما يتجه عميل المراجعة إلى شريك المراجعة مرتفع الجودة بدلاً من شريك المراجعة منخفض الجودة. كما قدمت هذه الدراسة دليلاً عملياً يوضح أن الشركات التي تم مراجعتها بواسطة شركاء مرتفعي الجودة قادرة على الحصول على عقود ديون بشروط أفضل مقارنة بشركاء المراجعة منخفضي الجودة. وتعكس تلك النتائج أن جودة شركاء المراجعة من العوامل الهامة من وجهة نظر أسواق رأس المال. كما أوضحت هذه الدراسة أن المستثمرين يرون أن الأرباح ذات قيمة معلوماتية أكبر عندما تتم عملية المراجعة بواسطة شركاء مراجعة ذوي جودة مرتفعة. كما خلصت أن أسواق رأس المال تتأثر إيجاباً عندما تتحول عميل المراجعة من شركاء مراجعة منخفضي الجودة إلى شركاء مراجعة مرتفعي الجودة.

وقد إتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة (Ahmed et al., 2008; Fernando et al., 2008; Causholli & Knechel, 2012) ، في أن شركاء المراجعة ذوو الجودة المرتفعة يستطيعون تقليل عدم تماثل المعلومات بين المقترضين والبنوك، والذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض تكاليف الرقابة والمتابعة، ومن ثم الحصول على عقود ديون بشروط أفضل. وبشكل أكثر تحديداً خلصت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة شركاء مراجعة ذوي جودة مرتفعة يتحملون معدلات فائدة أقل ولديهم فرص أفضل للحصول على الائتمان.

بالإضافة إلى ما سبق اختلفت دراسة (Chang et al., 2008) عن الدراسات السابقة (Fortin & Pittman , 2007 ; Kim et al., 2007 ; Ahmed et al., 2008 ; Fernanda, السابقة et al., 2008 ; Karjalainen, 2011; Lai, 2011 ; Causholli & Knechel, 2012 ; Aobdia et al., 2015) في أنها اختبرت كيفية تأثير الإختلافات في جودة عملية المراجعة في توقيت وإختيار وإصدار الأوراق المالية. ولذلك طورت تلك الدراسة نموذجاً معتمداً على فكرة أن جودة المراجعة يمكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات بشأن الأرباح المستقبلية للشركة. ويوضح هذا النموذج أن الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراقبي حسابات منخفضي الجودة ستلجأ بشكل أكبر إلى التمويل بالاقتراض مقارنة

بالتمويل بالملكية، إذا ما تم مقارنتها بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراقبي حسابات مرتفعي الجودة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن جودة عملية المراجعة تقلل من تأثير حالات السوق على قرارات التمويل للعميل وهيكل رأس المال له. كما خلصت إلى أن الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الست الكبرى أكثر احتمالاً لتمويل بالملكية مقارنة بالتمويل بالاقتراض عن تلك الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة صغيرة الحجم. ولكن يقل هذا الاختلاف عندما تتحسن حالات السوق. كما أوضحت هذه الدراسة أن نسبة التمويل بالاقتراض في الشركات تقل نتيجة تحسن حالات السوق عندما ترتفع جودة عملية المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى اتفاق معظم الدراسات السابقة على التأكيد على أهمية الدور المعلوماتي والدور التوكيدي لمراقب الحسابات وأثر ذلك على تحسين جودة عملية المراجعة. حيث يرتبط الدور المعلوماتي لمراقب الحسابات بتقليل حالات عدم التأكد المرتبطة بالقوائم المالية للشركات، أما الدور التوكيدي لمراقب لحسابات فيرتبط بحماية موردي الأموال من المخاطر والخسائر المستقبلية الناتجة من فشل عملية المراجعة.

كما اتفق البعض الآخر على أن القيمة المضافة للمراجعة الخارجية وأثرها على تكلفة التمويل بالاقتراض، حيث خلصت تلك الدراسات إلى أن تغير حالة الشركة من عدم مراجعتها على الإطلاق إلى مراجعتها - سواء كان ذلك اختيارياً أو إلزامياً - يؤدي إلى وفورات جوهرية في تكلفة التمويل بالاقتراض.

ومن ناحية أخرى اتفقت بعض الدراسات على أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى والمتخصصة في مجال صناعي محدد، تقل تكلفة التمويل بالاقتراض وتكلفة التمويل بالملكية لديها، مقارنة بالشركات الأخرى التي تم مراجعتها بواسطة مراقبي حسابات ينتمون إلى نفس المكاتب ولكنهم لا يتوافر لديهم التخصص الصناعي في صناعة عميل المراجعة. كما خلصت الدراسات إلى أنه

على الرغم من ضعف آليات الرقابة لدى بعض الشركات محل الاختبار، إلا أن إستعانة تلك الشركات بمراقب حسابات متخصص في صناعة محددة، ساهم في تخفيض تكلفة التمويل لديها.

كما قدمت معظم الدراسات دليلاً على أن جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة يؤثر إيجاباً على تكلفة التمويل بالاقتراض لدى الشركة. حيث خلصت تلك الدراسات إلى أن الشركات التي تنفذ فيها عملية المراجعة من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ينخفض لديها معدل الفائدة على الديون مقارنة بالشركات الأخرى التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الصغرى. كما أكدت هذه الدراسات على أهمية الدور الحوكمي والدور الإرشادي لمكاتب المراجعة الأربع الكبرى من وجهة نظر الجهات المانحة للإئتمان، حيث يوفر قيمة معلوماتية ملائمة لها.

وفي هذا السياق اتفقت معظم الدراسات على الدور الهام لمراقب الحسابات في إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمقترضين. حيث تتضح تلك الأهمية من عدم ثقة المقرضين (الدائنين) في إدارة الشركات المقترضة منهم. ويرجع ذلك إلى توافر دوافع قوية لدى إدارة تلك الشركات لتضليل هؤلاء المقرضين. ولذلك فإن وجود جهة ثالثة ومستقلة خارج هذه الشركات يضيف الثقة والمصادقية على تلك المعلومات. وأكدت نتائج تلك الدراسات ذلك، حيث خلصت إلى أن المقترضين يتحملون معدل فائدة أقل على ديونهم، إذا ما تم مراجعة شركاتهم بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى.

ومما سبق يمكن صياغة فرض البحث على النحو التالي:

الفرض البديل (H1): " تقل تكلفة التمويل بالاقتراض في الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الصغرى".

4/6- المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض:

بداية أشارت دراستنا (Ahmed et al.,2008; El Ghouli et al., 2014) إلى استخدام بعض المتغيرات الرقابية عند اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض، وتشمل تلك المتغيرات: (أ) آليات الرقابة البديلة مثل الحوكمة ومجلس المديرين غير التنفيذيين، وتقاس باستقلال المجلس، حجم المجلس. (ب) حجم عميل المراجعة: ويقاس بالوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول العميل. كما أضافت دراسة (Causholli & Knechel, 2012) كل من الرفع المالي ويعبر عن نسبة القيمة الدفترية للديون لإجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول مقاس بالأرباح قبل الفائدة والضرائب إلى إجمالي الأصول، حجم الشركة مقاس بالوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، والضغط المالية كمتغير ثنائي يساوي 1 إذا كانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية سالبة، وصفر إذا كانت غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من كون نتائج دراسة (El Ghouli et al.,2014) أوضحت عدم معنوية العلاقة بين حجم الشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض من ناحية، إلا أن بعض الدراسات السابقة الأخرى (Kim et al.,2007; Pittman, 2007; Fernando et al.,2008; Causholli & Knechel, 2011; Karjalainen, 2011) اختلفت معها، حيث خلصت إلى معنوية تلك العلاقة من ناحية أخرى.

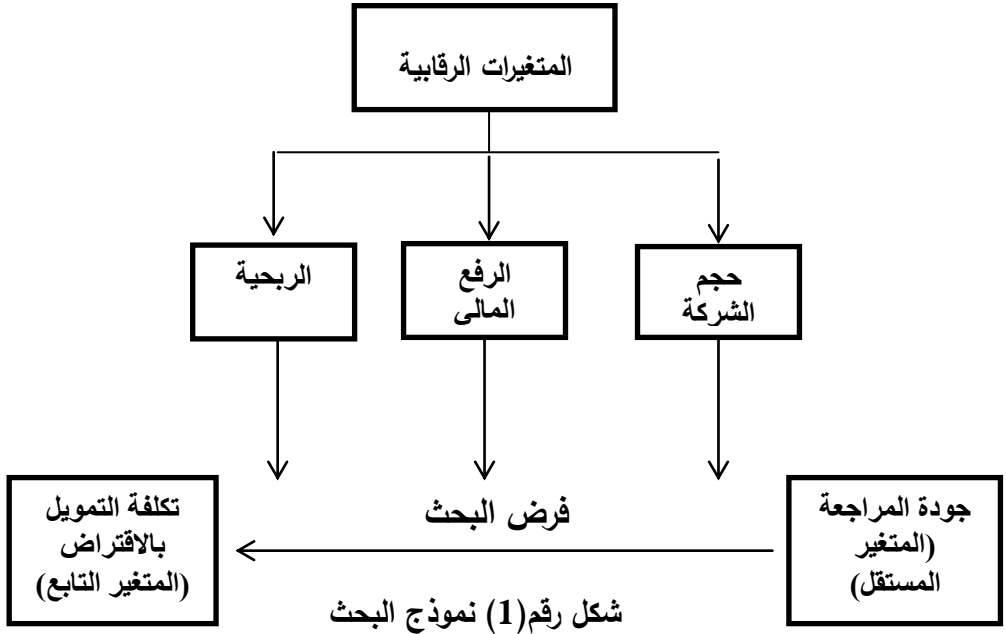
وفي هذا النسق، اتفقت دراستنا (Fernando et al.,2008 ; Causholli & Knechel, 2011) على عدم معنوية العلاقة بين نسبة الرفع المالي للشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض لها، إلا أنهما اختلفا بذلك مع بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (Kim et al.,2007; Pittman, 2007 ; Karjalainen, 2011) ، والتي خلصت إلى معنوية تلك العلاقة. كما اتفقت بعض الدراسات (Niskanen et al, 2011; Sundgren & Svanstrom, 2013 ; El Ghouli et al., 2014) على معنوية العلاقة بين معدل العائد على الأصول للشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض لديها.

5/6- نموذج ومنهجية البحث:

يستعرض الباحث نموذج البحث والذي يعكس متغيرات الدراسة وفرض البحث محل الدراسة. كذا المنهجية المستخدمة في اختبار فرض البحث في بيئة الأعمال المصرية.

1/5/6- نموذج البحث:

يستهدف البحث دراسة أثر جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة، على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات التجارية والصناعية المقيدة في البورصة المالية المصرية، في ضوء ثلاثة متغيرات رقابية هي نسبة الرفع المالي، معدل العائد على الأصول، وحجم الشركة. ويمكن توضيح نموذج البحث كما يلي:



المصدر: إعداد الباحثة

2/5/6- منهجية البحث:

يستعرض الباحث منهجية البحث تمهيداً لاختبار فرض البحث في بيئة الأعمال المصرية. ولذلك سيتم تناول كل من؛ الهدف من الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، اختبار

فرض البحث.

1/2/5/6 - الهدف من الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، ومن ثم اختبار ما إذا كان هناك تأثير لجودة المراجعة على تكلفة الاقتراض للشركات الصناعية والتجارية المقيدة بالبورصة المالية المصرية قياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007; Ahmed et al., 2008; Fernanda, et al., 2008 ; Karjalainen, 2011; Lai, 2011 ; Causholli & Knechel, 2012; Aobdia et al., 2015) من جهة، وما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر ببعض المتغيرات الرقابية خاصة؛ حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول قياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007; Ahmed et al., 2008; Cassell et al., 2011 ; Karjalainen, 2011; Niskanen et al., 2011; Causholli & Knechel, 2014; Ghoul et al., 2012) من جهة أخرى.

2/2/5/6 - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية. وقد تم اختيار عينة حكومية من تلك الشركات، روعى عند اختيارها ضرورة أن تكون هذه الشركات تعتمد في هيكل التمويل لديها على القروض - سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل- والسندات (Kim et al., 2007). وذلك حتى يتسنى قياس تكلفة التمويل بالاقتراض. وكذلك تم اختيار الشركات الصناعية والتجارية فقط وتم استبعاد المؤسسات المالية وشركات التأمين والبنوك، نظراً لطبيعتها الخاصة واستبعاد الشركات التي لا تعتمد على القروض في هيكل تمويلها. وتم إجراء الدراسة على 35 شركة لمدة سبع سنوات متتالية بداية من سنة 2009 حتى سنة 2015 (Ahmed et al., 2008; Lai, 2011).

3/2/5/6 - توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد وثلاثة متغيرات رقابية خاصة بالشركة ، تم قياسها كالتالي:

أولاً: المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في جودة عملية المراجعة. وتم قياسه تمثيلاً مع

الدراسات السابقة (Chang et al., 2008; Fernando et al., 2008 ; Deng et al,2014; Ettredge et al,2014 ; Svanberg & Ohman,2014 ; Bills et al,2015; Jacob et al.,2015) من خلال حجم مكتب المراجعة. فإذا كانت الشركة محل الدراسة روجعت من خلال إحدى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى تأخذ القيمة (1)، وإذا كانت غير ذلك تأخذ القيمة (صفر).

ثانياً: المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في تكلفة التمويل بالاقتراض للشركة محل الدراسة، وتم قياسه تمثيلاً مع الدراسات السابقة من خلال قسمة مصروف الفوائد المستحق خلال العام الحالي بعد أخذ أثر الوفر الضريبي في الاعتبار (حسن ، 2005؛ هندي، 2003؛ Causholl et al.,2012) على متوسط القيمة الدفترية للقروض طويلة وقصيرة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية (Kim et al., 2007; Karjalainen, 2011). وفي حالة كون مصروف الفوائد يشمل فوائد على أوراق الدفع ، يتم استبعادها للحصول على مصروف الفوائد المستحقة خلال السنة المالية محل الدراسة ذات الصلة فقط بالقروض والسندات. وتم حساب تكلفة التمويل بالاقتراض وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مصروف الفائدة (1 - معدل الضريبة)}$$

متوسط القروض قصيرة وطويلة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية

ويتم حساب متوسط القروض قصيرة وطويلة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية بالمعادلة التالية (Kim et al., 2007):

القيمة الدفترية للقروض قصيرة وطويلة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية

2

ثالثاً: المتغيرات الرقابية:

تشمل المتغيرات الرقابية كل من حجم الشركة، معدل الرفع المالي، ونسبة الربحية، وسيتم توصيف تلك المتغيرات على النحو التالي:

أ- حجم الشركة:

ويقصد بحجم الشركة إجمالي أصولها، ويتم قياسه بدلالة لوغاريتم إجمالي الأصول (Fortin & Pittman, 2007; Niskanen et al., 2011; Causholli & Knechel, 2012; El Ghoul et al., 2014)

ب- نسبة الرفع المالي:

وتعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ودرجة اعتماد الشركة على الغير في هيكل التمويل لديها، وتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول. وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قلت قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007; Karjalainen, 2011; Cassell et al., 2011; Niskanen et al., 2011; Causholli & Knechel, 2012)

ج- ربحية الشركة:

ويعني العائد المتحقق من الأصول المستثمرة في الشركة ويعكس قدرة الشركة على تحقيق عائد مرضي لأصحاب المصالح فيها. وتم اختيار معدل العائد على الأصول (Earnings Before Interest & Taxes (ETBIT)) لقياس ربحية الشركة ويمثل النسبة بين صافي ربح الشركة قبل الفوائد والضرائب وإجمالي الأصول (Niskanen et al., 2011; Sundgren & Svanstrom, 2013; El Ghoul et al., 2014).

4/2/5/6- أدوات وإجراءات الدراسة:

تم تجميع البيانات من القوائم المالية للشركات الصناعية والتجارية المقيدة في البورصة المالية المصرية وكذلك الإيضاحات المتممة لها، وتقرير مراقب الحسابات المرفق بها. وذلك بداية من سنة 2009 إلى سنة 2015 لمدة سبع سنوات متتالية (Ahmed et al., 2008; Lai, 2011). وتم قياس تكلفة الاقتراض وحجم مكتب المراجعة وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول.

وتمت الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تم اختبار مستوى الارتباط بين المتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة) والمتغيرات الرقابية الثلاث (حجم الشركة، نسبة الرفع المالي،

ونسبة الربحية). وذلك باستخدام معامل الارتباط ذات طرفين لبيرسون (2-
tailed).

المرحلة الثانية: تم استخدام نموذج الإنحدار البسيط لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين جودة عملية المراجعة - مقاسة بحجم مكتب المراجعة - على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات الصناعية والتجارية المقيدة ببورصة الأوراق المالية أم لا.

المرحلة الثالثة: تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين جودة عملية المراجعة - مقاسة بحجم مكتب المراجعة - على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات الصناعية والتجارية المقيدة ببورصة الأوراق المالية أم لا، وإذا وجدت هذه العلاقة ما تأثير المتغيرات الرقابية الثلاث عليها.

5/2/5/6- اختبار فرض البحث:

استهدف فرض البحث اختبار أثر جودة المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات المصرية. بمعنى آخر اختبار ما إذا كانت تكلفة التمويل بالاقتراض تقل للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الصغرى. وتم اختبار هذا الفرض على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: تم اختبار مدى الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية الثلاث باستخدام معامل الارتباط لبيرسون (β) عند مستوى ثقة 95% و $\alpha = 5\%$. فإذا كانت قيمة (β) للعلاقة بين المتغيرات أقل من 5%، يعني ذلك وجود ارتباط جوهري بينهم، أما إذا كانت أكبر من 5%، يعني ذلك عدم وجود ارتباط جوهري بينهما، وينبغي إدخال تلك المتغيرات بشكل منفصل في نموذج الإنحدار. ويوضح جدول رقم (1) نتائج اختبار مستوى الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

جدول رقم (1) الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية

| | | x1 | x2 | x3 | x4 |
|----|---------------------|--------|--------|--------|--------|
| x1 | Pearson Correlation | 1 | .168 | .099 | -.062- |
| | Sig. (2-tailed) | | .013 | .144 | .359 |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |
| x2 | Pearson Correlation | .168 | 1 | -.011- | -.065- |
| | Sig. (2-tailed) | .013 | | .869 | .339 |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |
| x3 | Pearson Correlation | .099 | -.011- | 1 | -.149- |
| | Sig. (2-tailed) | .144 | .869 | | .028 |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |
| x4 | Pearson Correlation | -.062- | -.065- | -.149- | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .359 | .339 | .028 | |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتضح من الجدول السابق أن ، معامل بيرسون للارتباط بين متغير حجم مكتب المراجعة (X1) ومتغير حجم الشركة (X2) هو $0,168 < 0,05$ ، ومن ثم الارتباط غير جوهري. وكذلك كان معامل الارتباط بين (X1) ومتغير نسبة الرفع المالي (X3) $0,099$ وهو أكبر من $0,05$ ، وبالتالي فإن الارتباط بينهما غير جوهري. وأخيراً كان معامل الارتباط بين متغير حجم مكتب المراجعة (X1) ومتغير معدل العائد على الأصول (X4) $0,065$ وهو أكبر من $0,05$ ، وبالتالي فالارتباط بينهما غير جوهري أيضاً. ولذلك سيتم إدخال كافة المتغيرات السابقة بشكل منفصل في نموذج الانحدار المتعدد.

المرحلة الثانية: تم استخدام نموذج الإنحدار البسيط لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل فقط وهو حجم مكتب المراجعة (X1) والمتغير التابع وهو تكلفة التمويل بالافتراض (y). وكانت معادلة نموذج الانحدار البسيط على النحو التالي:

$$\text{Debt Cost} = \beta_0 + \beta_1 \text{Big4}$$

حيث أن:

(Debt Cost): المتغير التابع وهو تكلفة التمويل بالافتراض.

β_0 : ثابت المعادلة.

β_1 : معامل المتغير المستقل.

(Big4): المتغير المستقل وهو حجم مكتب المراجعة.

جدول رقم(2) نتائج الاختبار الإحصائي لفرض البحث

| حالة المتغير المستقل فقط (حجم مكتب المراجعة) | البيان |
|-------------------------------------------------|-------------------------------|
| 4,5% | معامل R^2 للنموذج |
| 0,002 | P- Value للنموذج |
| 3,078- | معامل β للمتغير المستقل |
| 0,002 | P- Value للمتغير المستقل |

يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار نموذج الإنحدار البسيط ، حيث يعكس معامل R^2 القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار البسيط كان 4,5% وعلى الرغم من كونها منخفضة، إلا أنها تتماشى مع نتائج دراسة (Kim et al.,2007) حيث كانت قيمة R^2 أقل من 10%. ويعكس ذلك أن هذا النموذج يستطيع تفسير 4,5% من التغير في مستوى تكلفة التمويل بالاقتراف بدلالة التغير في مستوى جودة المراجعة. كذلك أوضحت النتائج أن معنوية النموذج ككل، حيث انخفضت قيمة (P – Value = 0,002) له عن 5%.

كما تم اختبار مدى كفاءة النموذج ككل في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال اختبار الفرضية التالية:

$H_0: B_1 = 0$ = لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة.

$H_1: B_1 \neq 0$ = توجد علاقة بين المتغير التابع وواحد على الأقل من المتغيرات المستقلة

وأوضحت نتائج النموذج أن معامل (β) للمتغير المستقل بلغ -3,78 < صفر ، ويعني ذلك وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، كما أن هذه العلاقة عكسية فكلما ارتفع مستوى جودة المراجعة ، كلما انخفضت تكلفة التمويل

بالافتراض. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية $(\alpha) 5\%$ ، حيث تم مقارنة قيمة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض $(\alpha = 5\%)$ ، وتطبيق قاعدة القرار التالية: إذا كانت قيمة P-Value للمتغير المستقل أقل من 5%، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. أما إذا كانت قيمة P-Value أكبر من 5% أو مساوية لها، يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل. وأوضح الجدول رقم (2) أن قيمة $(P \text{ Value} = -0,002)$ للمتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة) وهي تقل عن 5% ومن ثم فهي معنوية. وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث البديل القائل بأن:

الفرض البديل H1: تقل تكلفة التمويل بالافتراض في الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الصغرى.

وتتفق بذلك نتائج الاختبار الإحصائي للعلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالافتراض مع نتائج الدراسات السابقة (Fortin & Pittman, 2007; Kim et al., 2007; Ahmed et al., 2008; Fernanda, et al., 2008; Karjalainen, 2011; Lai, 2011; Causholli & Knechel, 2012; Aobdia et al., 2015) حيث خلصت هذه الدراسات إلى انخفاض معدل الفائدة المحمل على القروض للشركات التي تم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

6/2/5/6- أثر المتغيرات الرقابية على العلاقة محل الدراسة:

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالافتراض في ضوء المتغيرات الرقابية الثلاث (حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول). وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{Debt Cost} = \beta_0 + \beta_1 \text{Big4} + \beta_2 \text{Size} + \beta_3 \text{Leverage} + \beta_4 \text{ROA}$$

حيث أن:

Debt Cost: المتغير التابع وهو تكلفة التمويل بالافتراض.

β_0 : ثابت المعادلة.

β_1 : معامل المتغير المستقل (Big4).

(Big4): المتغير المستقل وهو حجم مكتب المراجعة، ويمثل متغير ثنائي فإذا روجعت الشركة بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، تكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد، أما إذا كانت غير ذلك تكون قيمته مساوية للصفر.

β_2 : معامل المتغير الرقابي (Size) .

(Size): حجم الشركة مقاس بلوغاريتم إجمالي الأصول.

β_3 : معامل المتغير الرقابي (Leverage) .

(Leverage): نسبة الرفع المالي.

β_4 : معامل المتغير الرقابي (ROA) .

(ROA): معدل العائد على الأصول. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا النموذج:

جدول رقم(3) الاختبار الإحصائي لفرض البحث في ضوء المتغيرات الرقابية

| البيان | قبل إدخال المتغيرات الرقابية | بعد إدخال المتغيرات الرقابية |
|-------------------------------|------------------------------|------------------------------|
| معامل R^2 للنموذج | 4,5% | 5,3% |
| P- Value للنموذج | 0,002 | 0,02 |
| معامل β للمتغير المستقل | 3,78- | 2,937- |
| P- Value للمتغير المستقل | 0,002 | 0,003 |

وتوضح نتائج نموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، في ضوء المتغيرات الرقابية، أنه نموذج مقبول معنوياً وذو دلالة إحصائية في تفسير سلوك المتغير التابع، حيث أن قيمة معامل التحديد له زاد بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية حيث كان 4,5% وأصبح 5,3%، ويعكس ذلك تحسن صغير في قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما أوضحت نتائج الاختبار أن نموذج الانحدار المتعدد معنوي، حيث تتخفص قيمة (P-Value = 0,02) له عن 0,05. وعلى الرغم من ذلك فهو أقل معنوية من نموذج الانحدار البسيط، حيث زادت قيمة (P-Value = 0,02) لنموذج الانحدار المتعدد

عن قيمة (P-Value = 0,002) لنموذج الانحدار البسيط.

بالإضافة إلى ذلك ، تم اختبار مدى كفاءة النموذج ككل في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في ضوء المتغيرات الرقابية من خلال اختبار الفرضية التالية:

$H_0 =$ لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة. $H_0: \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4 = 0$

$H_1 =$ توجد علاقة بين المتغير التابع وواحد على الأقل من المتغيرات المستقلة $H_1: \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4 \neq 0$

وأوضحت نتائج النموذج أن معامل (β) للمتغير المستقل بلغ $-2,937 <$ صفر، ويعني ذلك وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما أن هذه العلاقة عكسية فكلما ارتفع مستوى جودة المراجعة ، كلما انخفضت تكلفة التمويل بالاقتراض. ولاختبار مدى معنوية هذه العلاقة تم استخدام قيمة P-Value في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية (α) 5%، حيث تم مقارنة قيمة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض ($\alpha = 5\%$)، وتطبيق قاعدة القرار السابق الإشارة إليها. وأوضح الجدول رقم (3) أن قيمة (P - Value = 0,003) للمتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة) وهي تقل عن 5% ، ومتقاربة مع مثيلتها في نموذج الانحدار البسيط (0,002). وبالتالي تؤكد نتائج نموذج الانحدار المتعدد معنوية العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض. بالإضافة إلى ذلك يعكس معامل β لمتغير جودة المراجعة (-2,937) العلاقة العكسية بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض.

وفيما يتعلق باختبار أثر المتغيرات الرقابية محل الدراسة على طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، يوضح الجدول رقم (4) العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض في ضوء ثلاث متغيرات رقابية تشمل حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول.

جدول رقم(4) نتائج الاختبار الإحصائي

لجودة المراجعة والمتغيرات الرقابية

| البيان | حجم مكتب المراجعة | حجم الشركة | نسبة الرفع المالي | معدل العائد على الأصول |
|----------|-------------------|------------|-------------------|------------------------|
| P- Value | 0,003 | 0,979 | 0,225 | 0,762 |
| β | 2.937- | 0,017- | 0,027- | 0,012 |

ويتضح من الجدول السابق، عدم معنوية العلاقة بين حجم الشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض، حيث تزيد قيمة (P-Value = 0,979) عن 0,05. بمعنى آخر لا يؤثر حجم الشركة على طبيعة العلاقة بين مستوى جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض، متفقة بذلك مع نتائج دراسة (El Ghoul et al.,2014) من ناحية، في حين تختلف مع نتائج بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (Kim et al.,2007; Pittman , 2007; Fernando et al.,2008 ; Causholli & Knechel , 2011 ; Karjalainen , 2011) من ناحية أخرى، والتي أوضحت وجود علاقة معنوية بينهما. وعلى الرغم من ذلك كان معامل β لحجم الشركة هو (-2,937) < صفر مما يعكس وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض وهو ما اتفقت عليه الدراسات السابقة. كذلك أوضحت النتائج عدم معنوية العلاقة بين نسبة الرفع المالي للشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض لها، حيث تزيد قيمة (P-Value = 0,225) عن 0,05. بمعنى لا تؤثر نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين مستوى جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض، متفقة بذلك مع نتائج دراستي (Fernando et al., 2008; Causholli & Knechel, 2011) من ناحية، في حين تختلف مع الدراسات السابقة ذات الصلة (Kim et al., 2007; Pittman, 2007; Karjalainen, 2011) من ناحية أخرى. وذلك على الرغم من أن معامل β لنسبة الرفع المالي للشركة (-0,017) ويعكس وجود علاقة عكسية بين نسبة الرفع المالي للشركة وتكلفة التمويل بالاقتراض وهو ما اتفقت عليه الدراسات السابقة.

بالإضافة إلى ما سبق، أوضحت النتائج عدم معنوية العلاقة بين معدل العائد

على الأصول للشركة وتكلفة التمويل بالافتراض، حيث تزيد قيمة (P-Value = 0,762) عن 0,05. بمعنى آخر لا يؤثر معدل العائد على الأصول للشركة على العلاقة بين مستوى جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالافتراض، على العكس من الدراسات السابقة ذات الصلة (Niskanen et al, 2011; Sundgren & Svanstrom, 2013; El Ghoul et al., 2014)، وذلك على الرغم من أن معامل β لمعدل العائد على الأصول (0,012) ويوضح علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول للشركة وتكلفة التمويل بالافتراض متفقة بذلك مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى قبول الفرض البديل القائل بانخفاض تكلفة التمويل بالافتراض للشركة إذا روجعت بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مقارنة بالشركات التي روجعت من خلال أحد مكاتب المراجعة الصغرى، دون وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول على تلك العلاقة. ويمكن إرجاع اختلاف تأثير المتغيرات الرقابية عن الدراسات السابقة ذات الصلة بذلك إلى إختلاف البيئة المصرية كإحدى الدول النامية، عن الشركات الأخرى التي تعمل في الدول المتقدمة (Kim et al., 2007; Pittman, 2007; Fernando et al., 2008; Causholli & Knechel, 2011; Karjalainen, 2011).

6/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالافتراض للشركات الصناعية والتجارية المقيدة بالبورصة المالية، واختبار أثر بعض المتغيرات الرقابية على تلك العلاقة. ولذلك سوف يستعرض الباحث نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة.

6/6-1 نتائج البحث:

بداية يمكن الإجابة على تساؤلات البحث، حيث تم الإجابة نظرياً على كل من السؤال الأول والثاني والثالث للبحث. حيث ركز السؤال الأول على ماهية جودة المراجعة، وأوضحت الدراسات السابقة أن على الرغم من عدم وجود اتفاق عام على مفهوم محدد لجودة المراجعة، إلا أن اتفقت أغلب هذه الدراسات على أن جودة

المراجعة تتحقق بالالتزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المهنية وآداب وأخلاقيات المهنة في المقام الأول، واكتشاف والتقرير عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض خطر المراجعة، وتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة في الشركة ومستخدمي القوائم المالية وتقريره.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني والذي ركز على ماهية محددات ومقاييس جودة المراجعة، فقد اتفقت العديد من الدراسات على ارتباط جودة المراجعة بمقاييس ومحددات معينة، تم تقسيمها إلى مجموعتين. تشمل المجموعة الأولى المحددات ذات الصلة بخصائص مراقب الحسابات نفسه وهي حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، التنمية المهنية لمراقب الحسابات، وفريق عمل المراجعة. أما الثانية فتشمل المحددات المتعلقة بعلاقة مراقب الحسابات بعميل المراجعة وهي تدوير مراقب الحسابات، أو مدة بقائه في مراجعة عميل محدد، رأي مراقب الحسابات في مدى استمرارية عميل المراجعة في المستقبل، واستقلال مراقب الحسابات.

بالإضافة إلى ذلك، ركز السؤال الثالث على اختبار وتحديد شكل واتجاه العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض. وخلصت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض. ولذلك أشارت تلك الدراسات إلى أنه تنخفض تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات التي روجعت بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى حيث تتحمل معدل فائدة أقل على الديون، مقارنة بالشركات التي روجعت من خلال أحد مكاتب المراجعة الصغرى. كما اختبرت تلك الدراسات بعض المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر في العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض مثل فعالية حوكمة الشركات، حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ربحية الشركة، المخاطر التي تواجه الشركة، السيولة، وحقوق الملكية السالبة.

أما فيما يتعلق بالسؤال الرابع من أسئلة البحث فقد تم الإجابة عليه عملياً، حيث أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود دليل عملي يؤكد وجود تأثير عكسي

معنوي لجودة المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات محل الدراسة. ويتفق هذا مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة.

وأخيراً فيما يتعلق بالسؤال الخامس والأخير، والذي ركز على اختبار ما إذا كانت العلاقة بين جودة المراجعة وتكلفة التمويل بالاقتراض تتأثر بالخصائص التشغيلية لعميل المراجعة خاصة، حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول. وتم الإجابة على هذا السؤال عملياً، حيث أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود تأثير غير معنوي لكل من حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول.

2/6/6- توصيات البحث:

وفقاً لما انتهى إليه البحث من نتائج وإجابة على تساؤلاته، وفي حدود أهدافه ومشكلته، يوصي الباحث بما يلي:

- يجب على أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بمحددات جودة المراجعة، نظراً لوجود جدل كبير حول كيفية قياس جودة المراجعة.
- ضرورة قيام أقسام المحاسبة والمراجعة في مرحلة الدراسات العليا بدراسة جودة المراجعة، هذا بالإضافة إلى دراسة تجارب دول العالم المختلفة ذات الصلة بمحددات ومقاييس جودة المراجعة.
- على مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر تشجيع مراقبي الحسابات المنتمين إليها على الحفاظ على مستوى مقبول من جودة المراجعة عن طريق تحسين التنمية المهنية والشهادات المهنية الحاصلين عليها مثل شهادتي (HTM/KHT).
- تشجيع مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر على تبني مدخل المراجعة المشتركة، حيث يساهم في تحسين مستوى جودة المراجعة.
- تشجيع مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر على القيام ببرامج تدريبية مستمرة بهدف تحسين التنمية المهنية لمراقبي الحسابات لديها، الأمر الذي

يساهم في تحسين مستوى جودة المراجعة.

3/6/6- مجالات البحث المقترحة:

يعتقد الباحث أن المجالات التالية تحتاج إلى مزيد من البحوث مستقبلاً:

- اختبار أثر جودة المراجعة - مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات المالية المصرية.
- اختبار أثر جودة المراجعة - مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات المالية المصرية.
- اختبار أثر جودة المراجعة - مقاسة بحجم مكتب المراجعة - على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المالية المصرية.
- اختبار أثر جودة المراجعة - مقاسة بحجم مكتب المراجعة - على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المالية المصرية، مع اختبار ما إذا كانت فعالية حوكمة الشركات تؤثر على تلك العلاقة أم لا.
- اختبار أثر جودة المراجعة - مقاسة بحجم مكتب المراجعة - على تكلفة التمويل بالاقتراض للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المالية المصرية، في ظل كل من درجة الإلتزام الحوكمي، مستوى مخاطر الشركة، ونسبة السيولة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- السيد، محمود محمد ، 2013، " أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تجريبية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- الصيرفي، أسماء أحمد ، 2015 ، " أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.
- الهيئة العامة للرقابة المالية ، 2016، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، متاح على: <http://www.egx.com.eg>.
- إمام ، دعاء حافظ ، 2015، " أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التقييم في البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية- مع التطبيق على قطاع الأعمال في مصر - "، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- حسن، فايقة جابر ، 2005، " الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال - دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- شحاته، شحاته السيد، 2014، " المراجعة المتكاملة: مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين "، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.
- علي، عبد الوهاب نصر، 2009، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- محمود، محمود غانم، 2015، "دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المُقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- منصور، أشرف محمد إبراهيم، 2007، "تقييم التخصص النوعي للمراجع من وجهة نظر أطراف عملية المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص:229.
- نور، أحمد، حسين عبيد، وشحاته السيد، 2007، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- هندي، منير إبراهيم، 2003، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية(2)، منشأة المعارف، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmed, Anwer S., Stephanie J. Rasmussen, & Senyo Tse, 2008, "Audit Quality, Alternative Monitoring Mechanisms, and Cost of Capital: An Empirical Analysis" **available at www.ssrn.com** , August.
- Anis,A. , 2014 , " Auditor Perceptions of Audit firm Rotation impact on audit quality in Egypt", **Accounting & Taxation**, Vol.6,No.1,pp.105-120.
- Aobdia , Daniel , Chan-Jane Lin , & Reining Petacchi , 2015, "Capital Market Consequences of Audit Partner Quality", **available at www.ssrn.com**.
- Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Mark S. Beasley, 2014, "**Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**", 15/E: Prentice Hall, by Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, USA.
- Ball, F., J. Tyler, & P. Wells, 2015," Is Audit Quality Impacted by Auditor Relationships?", **Journal of**

Contemporary Accounting & Economics, Vol. 11, No. 2, pp. 166-181.

- Bandyopadhyay, S. P., C. Chen & Yu, Y. , 2014, "Mandatory Audit Partner Rotation, Audit Market Concentration, and Audit Quality: Evidence from China", **Advances in Accounting**, Vol. 30, No. 1, pp. 18-31.
- Bills, K. L., L. M. Cunningham, & L. A. Myers, 2015, "Small Audit Firm Membership in Associations, Networks, and Alliances: Implications for Audit Quality and Audit Fees", **The Accounting Review**, forthcoming.
- Blankley , Alan I. , David N. Hurtt, and Jason E. MacGregor , 2013, "Evaluating the Effect of Abnormal Audit Fees on Future Restatements" , **Current Issues in Auditing** , Vol.7, NO.1,pp.15–21.
- Blay, A. D., & M. A. Geiger, 2013, "Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence from Going Concern Reporting Decisions", **Contemporary Accounting Research** , Vol.30 , No.2 , pp. 579-606.
- Cassell , Cory A. , Linda A. Myers , & Jian Zhou , 2011 , "The Effect of Voluntary Internal Control Audits on the Cost of Capital", **available at www.ssrn.com**.
- Causholli, Monika , & W. Robert Knechel , 2012 , "Lending relationships auditor quality and debt costs", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 27 No. 6, pp. 550-572.
- Chang, Xin, Sudipto Dasgupta, & Gilles Hilary, 2008, "The Effect of Auditor Quality on Financing Decisions, **available at www.ssrn.com**.
- Chen, Hanwen, Jeff Zeyun Chen, Gerald J. Lobo, & Yanyan Wang, 2010, "Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China", **available at www.ssrn.com**.
- Choi, Jong-Hag , Chansog (Francis) Kim, Jeong-Bon Kim, & Yoonseok Zang , 2010 , "Audit Office Size, Audit

- Quality, and Audit Pricing”, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 29, No. 1, pp. 73–97, May.
- Deng, M., Lu, T., Simunic, D. A. & Ye, M., 2014, ” Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?’, **Journal of Accounting Research**, Vol. 52, No. 5, pp. 1029-1060.
 - El Ghouli, Sadok El, Omrane Guedhami, Jeffrey A. Pittman, & Sorin Rizeanu, 2014, “Cross-country Evidence on the Importance of Auditor Choice to Corporate Debt Maturity”, **available at www.ssrn.com**.
 - Eshleman, John Daniel, 2013, ” The Effect Of Audit Market Concentration On Audit Pricing And Audit Quality: The Role Of The Size Of The Audit Market”, **available at www.ssrn.com**.
 - Ettredge, M., E. E. Fuerherm, & Li, C., 2014, ”Fee Pressure and Audit Quality’, **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 39, No. 4, pp. 247—263.
 - Fernando, Guy D., Randal J. Elder, & Ahmed M. Abdel-Meguid, 2007, “**Audit Quality Attributes, Client Size and Cost of Capital**”, **available at www.ssrn.com**.
 - Fortin, Steve, & Jeffrey A. Pittman, 2007, ” The Role of Auditor Choice in Debt Pricing in Private Firms”, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 24, No. 3, pp. 859-96, Fall.
 - Ghosh, A. A., & Tang, C. Y. (2015). Assessing financial reporting quality of family firms: The auditors’ perspective. **Journal of Accounting and Economics**, Vol., 60, No.1, pp. 95-116.
 - International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2013, ” **A Framework for Audit Quality**”.
 - Jackson, Andrew B., Michael Moldrich, & Peter Roebuck, 2007, ”Mandatory audit firm rotation and audit quality”.

available at www.ssrn.com.

- Jacob, Joshy, Naman Desai, & Sobhesh Kumar Agarwalla, 2015, “Are Big 4 Audit Fee Premiums Always Related to Superior Audit Quality? Evidence from India’s Unique Audit Market”, **Research and Publications**, pp.3-10.
- Karjalainen , Jukka , 2011, “Audit Quality and Cost of Debt Capital for Private Firms:Evidence from Finlandija”, **International Journal of Auditing** , Vol.15:pp. 88–108.
- Kim, Jeong-Bon, Dan A. Simunic, Michael T. Stein, & Cheong H. Yi, 2007, “Voluntary Audits and the Cost of Debt Capital for Privately Held Firms: Korean Evidence”, **available at www.ssrn.com.**
- Kwon, S. Y., Y. Lim, & R. Simnett, 2014, “The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from the Korean Audit Market”, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 33, No. 4, pp. 167-196.
- Lai , Kam-Wah ,2011 , ” The cost of debt when all-equity firms raise finance: The role of investment opportunities, audit quality and debt maturity”, **Journal of Banking & Finance** “, Vol.35 ,pp.1931–1940.
- Lambert,T.A., K.,L.Jones, & J.F.Brazel, 2011,” Unintended Consequences of Accelerated Filings: Are Mandatory Reductions in Audit Delay Associated with Reductions in Earnings Quality?”, **available at www.ssrn.com.**
- Lennox, C. S., X. Wu, & T. Zhang, 2014,” Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality?’,**The Accounting Review**, Vol. 89, No. 5, pp. 1775-1803.
- Li, Chan, Yuan Xie, & Jian Zhou, 2010, “National Level, City Level Auditor Industry Specialization and Cost of Debt”, **available at www.ssrn.com.**
- Niskanen , Mervi , Jukka Karjalainen , & Jyrki Niskanen ,

- 2011 ,“ Demand for Audit Quality in Private Firms: Evidence on Ownership Effects”, **International Journal of Auditing**,Vol.15,pp. 43–65.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), 2013,” **Discussion – Audit Quality Indicators**”.
 - Sarwoko, I. & Agoes, S. (2014). 'An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence and audit procedures on audit quality: Evidence from Indonesia'. **Procedia- Social and Behavioral Sciences**, Vol.164, pp.271-281.
 - Schneider, Arnold & Bryan K. Church, 2008, “The effect of auditors' internal control opinions on loan decisions”, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.27, pp.1–18.
 - Sundgren, Stefan, & Tobias Svanström, 2013,” Audit office size, audit quality and audit pricing: evidence from small- and medium-sized enterprises”, **Accounting and Business Research**, Vol.43, No.1, pp. 31-55.
 - Svanberg, J., & P. Öhman, 2014,” Auditors' Identification with Their Clients: Effects on Audit Quality', **the British Accounting Review**, In Press.
 - the Federation of European Accountants (FEE), 2016,” **Overview of Audit Quality Indicators Initiatives**”.

ملحق البحث

Correlations

| | | Correlations | | | |
|----|---------------------|--------------|-------|-------|-------|
| | | x1 | x2 | x3 | x4 |
| x1 | Pearson Correlation | 1 | .168 | .099 | -.062 |
| | Sig. (2-tailed) | | .013 | .144 | .359 |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |
| x2 | Pearson Correlation | .168 | 1 | -.011 | -.065 |
| | Sig. (2-tailed) | .013 | | .869 | .339 |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |
| x3 | Pearson Correlation | .099 | -.011 | 1 | -.149 |
| | Sig. (2-tailed) | .144 | .869 | | .028 |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |
| x4 | Pearson Correlation | -.062 | -.065 | -.149 | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .359 | .339 | .028 | |
| | N | 218 | 218 | 218 | 218 |

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Regression

Variables Entered/Removed^a

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1 | x1 ^b | . | Enter |

a. Dependent Variable: y

b. All requested variables entered.

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .213 ^a | .045 | .041 | 6.84630 |

a. Predictors: (Constant), x1

ANOVA^a

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| 1 | Regression | 479.916 | 1 | 479.916 | 10.239 | .002 ^b |
| | Residual | 10124.299 | 216 | 46.872 | | |
| | Total | 10604.215 | 217 | | | |

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x1

Coefficients^a

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 10.565 | .765 | | 13.803 | .000 |
| | x1 | -3.078 | .962 | -.213 | -3.200 | .002 |

a. Dependent Variable: y

Regression

Variables Entered/Removed^a

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-----------------------------|-------------------|--------|
| 1 | x4, x1, x3, x2 ^b | | Enter |

a. Dependent Variable: y

b. All requested variables entered.

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .230 ^a | .053 | .035 | 6.86676 |

a. Predictors: (Constant), x4, x1, x3, x2

ANOVA^a

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|-----|-------------|-------|-------------------|
| 1 | Regression | 560.768 | 4 | 140.192 | 2.973 | .020 ^b |
| | Residual | 10043.446 | 213 | 47.152 | | |
| | Total | 10604.215 | 217 | | | |

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x4, x1, x3, x2

Coefficients^a

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 11.747 | 5.722 | | 2.053 | .041 |
| | x1 | -2.937 | .985 | -.203 | -2.983 | .003 |
| | x2 | -.017 | .635 | -.002 | -.027 | .979 |
| | x3 | -.027 | .022 | -.082 | -1.216 | .225 |
| | x4 | .012 | .038 | .021 | .303 | .762 |

a. Dependent Variable: y